مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ ـ (الصفحات من ٢٥٥ ـ ٣٠٧)

المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية

الغريب محمد بيومي
قسم المحاسبة ـ جامعة الكويت

"Strangely, although the very phrase says that capital has a cost, we do not count capital as a cost in formal accounting systems".

ANTONY, R. N.

(١) مقدمة

يمثل تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية محور اهتمام كل من الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي، وانهما ليشتركان في معالجة وتناول العديد من جوانب النشاط الاقتصادي. فبينما تتناول النظرية الاقتصادية مفاهيم وسلوك الدخل والأرباح وتكاليف الانتاج، تختص نظرية المحاسبة بالوصول الى قياسات كمية لتلك المفردات. ومع ذلك فان هناك العديد من الاختلافات فيما بينهما من حيث مفاهيم تلك المفردات وقياساتها الكمية.

وبينما يغض غالبية المحاسبين، قديما[١] وحديثا[٢]، النظر عن تلك الاختلافات أو يجري ارجاعها الى اختلاف هدف المعالجة والزاوية التي يجري منها تناول المفردة المعينة، يستمر الاقتصاديون والأطراف الأخرى التي تهتم بجوانب النشاط الاقتصادي في توجيه الانتقادات الى المعالجات المحاسبية[٣].

ولقد كانت أهداف المحاسبة في الماضي القريب تنحصر بصفة أساسية في نطاق التقرير عن التغير في حقوق الملكية من خلال قائمتي الدخل والمركز المالي. وفي حدود تلك الأهداف كان من الممكن الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين الأفكار والمعالجات المحاسبية وأفكار ومفاهيم المجالات العلمية الأخرى، طالما أن الأرقام التي تقدمها التقارير المحاسبية تفي بأغراضها المحددة وخاصة في ظل البساطة النسبية لجوانب النشاط الاقتصادي.

غير أنه في الآونة الأخيرة ازدادت جوانب الأنشطة الاقتصادية تعقيدا واستحدثت أساليب علمية وأدوات تحليلية تهدف الى ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، الأمر الذي فتح مجالات وتحديات جديدة أمام المحاسبين. واستجابة لتلك التحديات وحفاظا على كيان المحاسبة وتطلعا لاستمرار وتنمية دورها في المجتمع وسع المحاسبون نطاق أهداف ووظائف المحاسبة لتشمل ليس فقط التقرير عن نتائج الانشطة الاقتصادية بل والمساهمة في ترشيد تلك الأنشطة بما يكفل كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

وتتضمن عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية اتخاذ قرارات تخصيص تلك الموارد ووضع الخطط التنفيذية وإحكام الرقابة خلال مراحل التنفيذ. وتستند تلك الجوانب الى تكامل العديد من الأساليب والأدوات التي تنتمي الى مجالات عملية متعددة الأمر الذي لم يعد معه ممكنا، أو على الأقل من غير المفضل، الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين المفاهيم والقياسات التي تتبناها المحاسبة وتلك التي تتبناها المجالات العلمية الأخرى التي تشترك بالضرورة مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية.

وليس معنى القول بوجوب أو أفضلية تقليل التفاوت بين الفكر المحاسبي والمجالات الفكرية الاخرى، أن المحاسبة يجب أن تتبنى بصفة مطلقة مفاهيم ونظريات تلك المجالات، لأنه قد يكون هناك من المفاهيم والأفكار ـ رغم سلامتها النظرية ـ ما قد يتعذر الوصول الى قياسات كمية لها، أو أن الجدوى أو المنفعة العملية من تلك الأفكار والمفاهيم قد لا تبرر الجهد اللازم للوصول الى قياسات كمية لها، وخاصة إذا ما قورنت تلك المنفعة بتكلفة القياس أو بما يرتبط بذلك القياس من تناقض مع أفكار وأسس أخرى أكثر أهمية، أو من آثار سلبية على المحصلة (أو الفائدة) النهائية لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ونظرا لأن المحاسبة هي أداة قياس كمي أكثر من كونها أفكاراً ونظريات مجردة فانه قد لا يكون هناك مفر من تجاهل بعض الأفكار والنظريات ومن ثم لا مفر من وجود بعض الاختلافات بين المحاسبة والمجالات العلمية الأخرى.

وتمثل تكلفة رأس المال أحد مواطن الاختلاف التقليدية بين الفكر المحاسبي من جهة وعدد من المجالات وأفكار العلوم الادارية الأخرى التي تشترك مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية من جهة أخرى مثل: الاقتصاد، بحوث العمليات، الادارة المالية. ويمتد الاختلاف ليشمل كلا من المفهوم النظري والقياسات الكمية لتلك المفردة وما يترتب عليها من قياسات أخرى مثل: الدخل ومؤشرات الأداء والنسب المالية.

ورغم أن موضوع تكلفة رأس المال قد ثار بشأنه الجدل بين المحاسبين والاقتصاديين واستمر الى مدى يرى البعض أنه أكثر من اللازم[٢]، ثم سكن بعد ذلك، فإن الموضوع قد

طرح نفسه على بساط البحث مرة أخرى في الآونة الاخيرة. إذ أن هناك من المحاسبين من ينادي في الآونة الاخيرة بتعديل أسس المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال[٥]، بل وإن هناك المنظمات المهنية المحاسبية التي أوصت بالخروج عن تلك الأسس في بعض الحالات ومازال البحث جاريا من قبل بعض المنظمات الأخرى حول توسيع نطاق الخروج عن الأسس المتعارف عليها للمحاسبة عن تكلفة رأس المال[٦].

ويهدف البحث الحالي الى تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية، وماهي دواعي واحتمالات تطوير المعالجة المحاسبية لتكلفة رأس المال بما يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية، وما هي المشاكل التي يمكن أن تواجه مثل هذا التعديل سواء من حيث الأسس النظرية أو من حيث التطبيق العملي وذلك من خلال العناصر التالية:

- تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي.
- معايير تقييم المعلومات المحاسبية.
- تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال.
- بالنسبة للأسس النظرية.
- بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.
- طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال.
- قياس تكلفة رأس المال.
- مداخل معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي.

(٢) تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي:

تتمثل تكلفة رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية في الفائدة على رأس المال المستخدم، وتعتبر تلك الفائدة من ضمن عناصر التكاليف الواجب خصمها قبل الوصول الى الربح بالمفهوم الاقتصادي. وتستند تلك المعالجة الى تعريف التكلفة بأنها التضحية التي تترتب على استخدام عوامل الانتاج (أو الموارد الاقتصادية) والتي من ضمنها رأس المال، في غرض معين. فالأموال المقترضة ترتبط بتضحية فعلية تتمثل في الفائدة التي يجري سدادها للغير. أما بالنسبة للأموال المملوكة لأصحاب المشروع فان استخدامها يرتبط بتضحية تتمثل في العوائد أو الايرادات التي كان يمكن أن تغلها تلك الأموال اذا ما استخدمت في أفضل الاستخدامات المتاحة الأخرى ويجب أن يدرج مقابل تلك التضحية ضمن عناصر التكاليف في شكل فائدة ضمنية imputed (or') impicit cost، وتعامل مثل سائر عناصر التكاليف الأخرى عند تحديد تكلفة السلعة المنتجة أو الخدمات المؤداة[٧].

أما في مجال القياس المحاسبي فإنه لا يجري الاعتراف بمقابل لاستخدام رأس المال إلا إذا كان متمثلا في فائدة فعلية تعاقدية يجري سدادها الى الغير. ويعامل ذلك المقابل (أي الفائدة على الأموال المقترضة) باعتباره نفقة Expense دورية تتعلق بالمدة المالية الجارية وليست باعتبارها تكلفة Cost لانتاج السلع والخدمات[٨].

ومن ثم يمكن حصر نقاط الاختلاف بين المعالجة المحاسبية والنظرية الاقتصادية فيما يلي:

١ـ التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.
٢ـ عدم اعتبار فائدة رأس المال المقترضة من ضمن عناصر تكاليف إنتاج السلع والخدمات ولكن اعتبارها نفقة دورية.

ولعل الأسس النظرية التي تستند اليها تلك المعالجة تتمثل في انتقاء تبني مفاهيم معينة دون غيرها لكل من التكلفة والدخل. ومن ضمن مفاهيم التكلفة التي تدعم المعالجة الجارية نجد تعريفا Hatfield [٩] للنفقات والايرادات بأنها التغيرات في حقوق الملكية بالنقص والزيادة، وكذلك التعريف الذي قدمته لجنة مفاهيم ومعايير التكلفة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة والذي يتضمن أن:

"التكلفة هي لفظ عام يعبر عن ذلك القدر الممكن قياسه من القيمة التي يجري التخلي عنها Parposefully released في سبيل الحصول على أو إنشاء الموارد الاقتصادية"[١٠].

وحديثا نجد التعريف الذي ورد في النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين APB Statement No.4 والذي يتضمن أن:

"يمكن تعريف التكلفة بأساليب مختلفة منها أنها هي مقدار النقدية اللازمة للحصول على الموارد الاقتصادية في وقت القياس، أي تكلفة الاستبدال، أو أنها أفضل العوائد البديلة التي يمكن الحصول عليها من الأصل، أي تكلفة الفرصة البديلة، ولكن التكلفة التي يجري على أساسها تسجيل الأصول وقياس النفقات لأغراض المحاسبة المالية يقصد بها عادة التكلفة التاريخية للحصول على الأصل أو الخدمات"[١١].

والخاصية الأساسية في هذا التعريف، والتي تتجسد في غالبية التعريفات المحاسبية للتكلفة، هي تلك الخاصة بخروج مقدار التكلفة في شكل نقص فعلي في الأصول مقابل الخدمة أو السلعة، سواء كان النقص في نفس وقت الحصول على الأصل أو في تاريخ لاحق

كما هو الحال اذا ماتم الحصول على السلعة أو الخدمة مقابل التزام يجري سداده في المستقبل.

وبناء على تلك التعريفات يجري التفرقة بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك، حيث أن الحصول على الأول واستخدامه، بعكس الحال بالنسبة للثاني، يترتب عليه الالتزام بسداد فائدة محددة وثابته بغض النظر عن نتيجة عمليات المشروع، ويجري الربط بين تلك الفائدة والمدة المالية التي حدث فيها استخدام تلك الأموال بدلا من الربط بينها وبين الأنشطة المستفيدة منها، ولذلك يجري اعتبار تلك الفائدة من قبيل النفقات بدلا من اعتبارها أحد عناصر التكاليف.

أما مفهوم الدخل الذي تتبناه المحاسبة وتستند اليه المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال فتعبر عنه النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين كما يلي:

"صافي الدخل (أو الخسارة) هو صافي الزيادة (أو النقص) في حقوق أصحاب المشروع خلال فترة معينة"[١٢].

وقد عبر Paton في سنة ١٩٤١ عن هذا المضمون بتعريفه لصافي الدخل أو الربح بأنه هو القدر الذي يستحق الى ملاك المشروع[١٣].

وفي ضوء هذا المفهوم للدخل يتحتم اعتبار الفائدة على رأس المال المقترض من ضمن الأعباء (النفقات) الواجب خصمها قبل الوصول الى رقم الدخل لأنها لا تؤول الى ملاك المشروع، أما الفائدة على رأس المال المملوك فهي تؤول الى ملاك المشروع وتعتبر جزءا من الزيادة في حقوقهم، ولذلك فهي جزء من الدخل طبقا لذلك المفهوم.

ولكن مجرد استناد معالجة ما الى بعض المفاهيم أو التعريفات المختارة أو المنتقاة من بين مجموعة أعم وأوسع لا يكفي في حد ذاته لتبرير تلك المعالجة واستبعاد أو تجاهل المعالجات الأخرى، لأن ماقد يتفق مع بعض المفاهيم قد يختلف مع مفاهيم أخرى أكثر سلامة وأكثر أهمية، وما قد يناسب بعض الاستخدامات أو الأغراض قد لا يتلاءم مع البعض الآخر من الأغراض والاستخدامات.

ولذا يرى الباحث أنه لتقييم معالجة ما أو طريقة ما يجب الاحتكام الى معايير تغطي كافة عناصر مجموعة المفاهيم والاغراض أو الاستخدامات التي ترتبط بها تلك المعالجة

ويتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة

رأس المال في ضوء مجموعة من معايير التقييم تضم معايير متعارف عليها وأخرى مقترحة من قبل الباحث.

(٣) معايير تقييم المعلومات المحاسبية:

كان من ضمن المهام التي اضطلعت بها لجنة نظرية المحاسبة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة في سنة ١٩٦٦ [١٤] مهمة اقتراح مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها في تقييم المعلومات المحاسبية. وترى اللجنة أن المعيار الأساسي للمعلومات هو فائدتها أو جدواها. ولكنها ترى أن هذا المعيار عام ويصعب اخضاعه للقياس والتقييم، ولذلك رأت تفصيل ذلك المعيار العام وتحديده بقدر أكبر وذلك بتحديد الخصائص التي اذا ما توافرت تتحقق فائدة المعلومات وجدواها في نظر اللجنة وهذه الخصائص هي:

١ـ القابلية للقياس الكمي: Quantifiabilty ، وتتضمن تلك الخاصية ربط المعلومات المحاسبية بمقاييس كمية (أو أرقام) دون ضرورة أن تقتصر تلك الأرقام على وحدات القياس النقدي.

٢ـ التجرد من التحيز الشخصي Freedom from Bias

٣ـ القابلية للمراجعة Verifiability

٤ـ الملاءمة Relevance وهذا هو المعيار الأساسي في نظر اللجنة ويتضمن أن المعلومات ترتبط بشكل مفيد بالقرار أو الفعل المستهدف من استخدام تلك المعلومات، وهذا الارتباط يتجسد في التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على ذلك القرار أو الفعل ولكي يتحقق ذلك التأثير يجب الإمداد بالمعلومات في شكل وتوقيت مناسبين، أي أن مضمون الملاءمة ينحصر في:

أـ وجود ارتباط بين المعلومات والقرار أو الفعل.

ب ـ إحداث أو إمكانية إحداث تأثير على القرار أو الفعل.

ويضيف مجلس المباديء المحاسبية التابع للمعهد الامريكي للمحاسبين بعض الخصائص الاضافية التي يرى ضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية[١٥]، وهي:

١ـ أن تكون المعلومات مفهومة من قبل المستخدم Understandability

٢ـ القابلية للمقارنة Comparability بين المعلومات لنفس الوحدة الاقتصادية فيما بين المدد المالية المختلفة بحيث أن الاختلافات تكون ناتجة عن اختلاف العمليات والأنشطة بين تلك المدد المالية وليست ناتجة فقط عن مجرد اختلاف أسس المعالجة أو كيفية إعداد وتقديم تلك المعلومات. ولا تقتصر القابلية للمقارنة على المشروع الواحد ولكن أيضا تشمل امكانية المقارنة بين المشروعات عن نفس المدة المالية.

٣- الشمول والكفاية Completeness بمعنى أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون كاملة وشاملة لكافة المعلومات التي تفي بالخصائص النوعية الأخرى، بحيث تكون كافية للمستخدم في الغرض أو الاستخدام المعين.

بالرغم من أن الخصائص سالفة الذكر تعد جميعها ضرورية بالنسبة للمعلومات المحاسبية فانها وكما جرى تعريفها من قبل واضعيها لاتكفي في حد ذاتها لتحقيق فائدة المعلومات المحاسبية، إذ أن هناك خاصية أساسية يجب توافرها قبل النظر في مدى توافر أي من تلك الخصائص وتلك الخاصية هي سلامة تلك المعلومات. وطالما أن تلك المعلومات كمية فانها تتضمن عملية قياس معينة، ومن ثم فانه يمكن القول بأن سلامة المعلومات تتضمن سلامة عملية القياس التي نتجت عنها تلك المعلومات.

ولإجراء عملية القياس بشكل سليم يجب توافر عاملين: **الأول** توافر تحديد واضح لماهية الشيء المراد قياسه، **الثاني** تحديد إجراءات القياس وبتطبيق تلك الاجراءات على الشيء المعين تنتج الأرقام المادية، أي أن تلك الأرقام هي نتاج عملية ذهنية.

ولتوضيح أهمية معيار سلامة القياس وأنه غير متضمن في المعايير السابقة نسوق الحالات التالية:

الحالة الأولى تتعلق بقرار شراء سلعة أو إنتاج شيء ما.. لاشك أن المعلومات الخاصة بتكاليف الشراء أو تكاليف الانتاج تعتبر ملائمة للقرار وفقا للتعريف السابق لأنها ترتبط بشكل مباشر بالقرار وتؤثر عليه، كما أنه تتوافر لها كافة الخصائص الأخرى ولكن من المتعارف عليه ومن المقبول بصفة عامه أنه يمكن حساب رقم التكلفة بكثير من الطرق والوصول الى عدة أرقام مختلفة لانتاج نفس الأمر الانتاجي، وكل من تلك الأرقام يمكن أن يؤدي الى قرارات مختلفة أو التأثير بشكل مختلف على القرار موضوع الدراسة دون أن يكون هناك من المعايير أو الخصائص المقترحة من قبل اللجنة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة أو مجلس المبادىء المحاسبية ما يساعد على التمييز بين تلك الأرقام المختلفة. ومن الامثلة العديدة لاختلافات القياس المحاسبي للتكلفة تلك الخاصة بتكلفة المواد المنصرفة، حيث أن هناك بدائل مختلفة لطرق تدفق المواد: الوارد أولا صادر أولا، الوارد أخيرا صادر أولا... وهكذا وكل من هذه الطرق مقبولة وليس هناك في الفكر المحاسبي حاليا مايربط بين تلك الطرق المختلفة وبين الاستخدامات المتعددة المختلفة، كما أن هناك شرط ثبات الطرق المتبعة Consistency ، أي أنه من غير المقبول تغيير واختلاف فروض تدفق المواد باختلاف القرارات والاستخدامات المتكررة خلال المدة المالية.

وبعبارة أخرى فانه يمكن لمعلومة ما أن تتوافر فيها الخصائص النوعية السابقة ولكنها

تؤثر على القرار بشكل خاطىء. كما أن خصائص القابلية للمراجعة والتجرد من التحيز الشخصي لا يمكن الحكم عليها بشكل جدي الا بالرجوع الى الإطار النظري لعملية القياس، أي تحديد ماهية الشيء الذي ترتبط به تلك المعلومات وكذلك إجراءات القياس.

والحالة الأخرى تتعلق بمثال من الحياة العامة. لاشك أن المعلومات المتولدة عن التنبؤ بحالة الطقس والهزات الأرضية ملائمة للعديد من القرارات وتتوافر فيها الصفات النوعية الأخرى.. ولكن من تلك المعلومات ما يؤدي الى العديد من القرارات الخاطئة نظرا لخطأ في عملية القياس والتنبؤ.

لذا.. لكي تتحقق فائدة المعلومات أو جدواها بالاضافة الى تلك الخصائص النوعية المقترحة من قبل اللجنة والمجلس يجب توافر خاصية أساسية وهي سلامة القياس بالرجوع الى اطار نظري علمي معين يتضمن تحديد ماهية الشيء المراد قياسه واجراءات القياس. ويمكن التعبير عن هذه الخاصية أو الشرط بشرط أو خاصية السلامة النظرية أو السلامة المنطقية.

وبالنظر الى مجموعة الخصائص السابق الاشارة اليها نجد أن:

١ـ معايير التجرد من التحيز الشخصي، القابلية للمراجعة، يتسمان بالصبغة العملية ولا يمكن الحكم عليهما سوى بالنسبة لواقع التطبيق لحالة قياس معينة من قبل شخص معين.
٢ـ معيار القابلية للفهم وعقد المقارنات ترتبط بالإطار النظري لعملية القياس.
٣ـ معيار القابلية للقياس الكمي يتحقق تلقائيا بمجرد اتخاذ المعلومة شكل أرقام كمية.
٤ـ يرتبط معيار الشمول والكفاية بمعيار الملاءمة لاستخدام معين، فالمعلومات الملائمة تتضمن ضمنيا كفاية تلك المعلومات لاتخاذ القرار السليم.

وعلى ذلك يمكن أن تنحصر عملية التقييم على المستوى النظري في معيارين أساسيين هما: السلامة النظرية (أو المنطقية) بالرجوع الى إطار نظري معين، والملاءمة بالنسبة لأهداف واستخدامات معينة.
وفي ضوء هذا الاطار يتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال بالرجوع الى:

أ ـ الأسس والمفاهيم النظرية.
ب ـ الملاءمة بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

(٤) تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال:

أولا : بالنسبة للأسس النظرية:

رغم اتفاق المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال مع مفاهيم معينة للتكلفة والدخل فانها تتعارض مع عدد آخر من المفاهيم النظرية نسوق بعضها فيما يلي:

١ - المفهوم الاقتصادي للتكلفة:

التكلفة من وجهة نظر الاقتصادي هي التضحية التي ترتبط باستخدام عوامل الانتاج (أو الموارد الاقتصادية) وهذه التضحية هي أقصى ما يمكن أن تغله تلك الموارد في أفضل استخداماتها الأخرى. ولا فرق في ذلك بين عوامل الانتاج المملوكة وتلك المستأجرة من الغير. فاستخدام رأس المال المملوك في نشاط معين يحول دون استخدامه في مجالات أخرى وإضاعة الفرصة في الحصول على الايراد الذي كان يمكن التحصل عليه من تلك الاستخدامات. ومن ثم فان استخدام رأس المال المملوك يترتب عليه إحداث تضحية معينة.

٢ - المفهوم الاقتصادي للربح:

يعرف الربح بالمعنى الاقتصادي بالفرق بين الايرادات وتكلفة الموارد المستخدمة في سبيل الحصول على تلك الايرادات [١٦] وتقاس التكلفة طبقا للمفهوم أعلاه والذي يدرج ضمن عناصر التكاليف تكلفة رأس المال المستخدم سواء كانت تكلفة صريحة على رأس المال المقترض أو تكلفة ضمنية Imputed costs على رأس المال المملوك.[١٧]

٣ - بعض المفاهيم المحاسبية للتكلفة:

رغم أن التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية تتفق مع بعض مفاهيم التكلفة المتداولة في الفكر المحاسبي، فانها تتعارض مع بعض المفاهيم الأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٥٧ أصدرت لجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة نشرة Ststement تتضمن أن أعباء الفائدة وضرائب الدخل لا تعتبر من ضمن محددات صافي دخل المشروع ولكنها جزء من صافي دخل المشروع مثل الأرباح التي تؤول الى ملاك الشروع.[١٨] وهذا يتضمن التوحيد في المعالجة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.

٤ - مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة:

تأثرت أسس واجراءات المحاسبة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

بمفهوم أو نظرية الملكية المشتركة Propritetary Conept ، حيث كانت أغلبية الوحدات الاقتصادية تتخذ شكل المشروعات الفردية وشركات الأشخاص التي تدار بواسطة ملاكها. وفي ظل هذا المفهوم تجري ممارسة الوظيفة المحاسبية من وجهة نظر ملاك المشروع، وينظر للأصول باعتبارها ممتلكات لأصحاب المشروع بينما ينظر للخصوم باعتبارها التزامات على أصحاب المشروع. وهذا يتفق مع التكييف القانوني لوضع ملاك المشروع حيث يعد ملاك تلك المشروعات (الفردية وشركات الاشخاص) مسئولين عن التزامات المشروع حتى في أموالهم الخاصة، كما أن لملاك المشروع الحق المطلق للتصرف في أصول المشروع.

ولكن بظهور ونمو الشركات المساهمة وسيطرتها على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ظهرت فكرة الشخصية المعنوية المستقلة والتي تتضمن ممارسة الوظيفة المحاسبية ليس من وجهة نظر فئة معينة من فئات أصحاب المصلحة في المشروع ولكنها تمارس من وجهة نظر المشروع كوحدة اقتصادية أو شخصية معنوية مستقلة عن تلك الفئات، وهذا يستتبع إعادة صياغة العديد من المفاهيم المحاسبية. ففي ظل مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة ينظر الى الاصول باعتبارها تخص المنشأة ذاتها أما الخصوم فهي مصادر تمويل تلك الاصول سواء كانت تلك المصادر تتخذ شكل حقوق الملكية أو التزامات للغير. وهذا المفهوم يتفق مع التكييف القانوني لوضع شركات المساهمة، حيث لا يتحمل حملة الأسهم مسئولية التزامات الشركة بصفتهم الشخصية، كما أنه لا يحق التصرف في أصول الشركة دون موافقة الشركة ممثلة في مجلس إدارتها، بل إن أحد رواد الفكر المحاسبي[١٩] ينزع صفة المالك من المساهم وينظر اليه فقط باعتباره أن له بعض الحقوق على أصول الشركة مثله في ذلك مثل بقية المستثمرين الآخرين.

وفقا لهذا المفهوم يرى كثير من ثقاة الفكر المحاسبي أنه أساس للتفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.[٢٠]

ولكن رغم اتفاق العديد من المفكرين على التماثل بين أصحاب رأس المال المملوك ورأس المال المقترض فإنهم يختلفون بصدد شكل ونتيجة ذلك التماثل. فالمعالجة المحاسبية الجارية المتعارف عليها تعامل عائد رأس المال المقترض (أي الفائدة) باعتباره عبئا يجب خصمه قبل الوصول الى الدخل بينما تعامل عائد رأس المال المملوك باعتباره جزءا من الدخل ومن ثم لا يجوز خصمه قبل تحديد الدخل. فاذا أردنا توحيد المعالجة وكما ينادي غالبية المفكرين، فكيف يكون التوحيد؟

هل نعتبر عائد رأس المال بشقيه عبئا يجب خصمه قبل الوصول الى الدخل أم يجب اعتبار ذلك العائد بشقيه توزيعا للدخل؟

يرى Anthony [٢١] مساواة رأس المال المملوك برأس المال المقترض واعتبار أن استخدام رأس المال المملوك يترتب عليه إحداث تكلفة أو تضحية يجب خصمها قبل الوصول الى دخل المشروع. هذا بينما ينادي كل من: Bedford , Paton ولجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة[٢٢] بمساواة رأس المال المقترض برأس المال المملوك واعتبار عائدهما توزيعا لدخل المشروع.

ولعل الاستناد الى مفهوم الشخصية المعنوية في تأييد اتجاهين متعارضين يمكن إرجاعه الى الاختلاف بشأن تفسير مفهوم الشخصية المعنوية أو انتفاء الارتباط الأساسي بين مفهوم الشخصية المعنوية من جانب وكيفية معالجة تكلفة رأس المال من جانب آخر.

وهكذا يتضح لنا أنه بسبب عدم وجود هيكل محدد ومتكامل ومتناسق من المفاهيم والأسس النظرية الواضحة المحددة فان تلك المفاهيم المتداولة لا توفر في حد ذاتها أساسا كافيا لتقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، وبذلك يكون الوزن الأكبر أو الأهمية النسبية، لأسس التقييم الأخرى ـ ألا وهي مدى ملاءمة المعالجة المعينة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

ثانيا : بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية:

خضعت أهداف الوظيفة المحاسبية لتغييرات ارتبطت بتطور وتعقد الحياة الاقتصادية وتطورات المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٢٢ حصر Paton أهداف المحاسبة في التقرير عن الأصول والحقوق المترتبة عليها وبيان مصادر ومقدار الدخل [٢٣] والذي يعرفه في مصدر آخر بأنه القدر الذي يستحق لملاك المشروع[٢٤]. وعلى ذلك فانه يرى أن المحاسب يجب أن يقصر دوره على مهمة التقرير عن صافي الايرادات المتولدة عن علميات اقتصادية فعلية [٢٥]. وفي سنة ١٩٦٥ حدد Paul Grady [٢٦] الهدف الأساسي من المباديء المحاسبية، وهو ما يمكن اعتباره ضمنا مرادفا لهدف ووظيفة المحاسبة بانه الوفاء بمسئولية المحاسب تجاه المستثمرين والأطراف الأخرى التي لها مصالح في المشروع.

في حدود تلك الأهداف فان المعالجة الجارية لتكلفة رأس المال تفي بأغراض الوظيفة المحاسبية طبقا لتلك التصورات. فتحديد صافي الدخل باعتباره المقدار الذي يؤول أو يستحق لملاك المشروع يقتضي فعلا التمييز بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك، وخصم التكلفة التعاقدية (أو الفائدة) التي ترتبط بالأول قبل الوصول الى رقم صافي الدخل. وطالما أن استخدام رأس المال المملوك لا يرتبط بتكلفة تعاقدية أو تدفقات نقدية الى فئات أخرى غير ملاك المشروع، فليس هناك ما يجب تحميله على (أو خصمه قبل الوصول الى) صافي الدخل.

ولكن في الآونة الأخيرة قرر المحاسبون تجاوز تلك الأهداف المحدودة الى آفاق جديدة تتلاءم مع التطورات الجارية في طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتحديات التي تفرضها التطورات في المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٦٦ حددت لجنة تابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة أهداف ووظيفة المحاسبة بشكل يختلف اختلافا جذريا عن الأهداف السابقة، إذ تضمنت نشرة النظرية الأساسية للمحاسبة الصادرة عن تلك اللجنة[٢٧] ASOBAT تحديد وظيفة المحاسبة بأنها توفير المعلومات المناسبة لكل من الاستخدامات التالية:

١ـ اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وهذا يتضمن تحديد المواقف التي يلزم فيها اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف.
٢ـ فعالية توجيه ورقابة تنظيم واستخدام الموارد المادية والبشرية.
٣ـ حماية الموارد الاقتصادية والتقرير عنها.
٤ـ تسهيل إجراءات التنظيم والرقابة الاجتماعية.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح التركيز في غالبية الكتابات المحاسبية على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات وتخصيص الموارد الاقتصادية. وعلى سبيل المثال في سنة ١٩٧٠ عرف مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الامريكي للمحاسبين وظيفة المحاسبة بأنها:

الإمداد بمعلومات كمية مالية ـ بصفة أساسية ـ عن الوحدات الاقتصادية بقصد المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وترشيد قرارات الاختيار بين البدائل المتاحة[٢٨].

وفي سنة ١٩٧٣ حددت لجنة دراسة أهداف المحاسبة المالية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين أهداف القوائم المالية بأنها الإمداد بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية[٢٩].

ورغم هذا التطور الجذري في طبيعة ونطاق الوظيفة المحاسبية مازالت المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال كما كانت عليه في بداية القرن الحالي فهل يتوافق إغفال تكلفة رأس المال المملوك وإسقاطها من دائرة المعالجات والمعلومات المحاسبية مع هذا الدور الجديد الذي يستهدف المحاسبون الاضطلاع به، ألا وهو المشاركة في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية؟.

إن ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ينطوي على إجراء سلسلة من التحليلات الاقتصادية واتخاذ العديد من القرارات سواء من قبل المستثمرين الخارجيين أو من قبل إدارة المشروع. فهل تؤثر المعلومات عن تكلفة رأس المال المستخدم على تلك القرارات؟

وما هو مدى اتفاق أو اختلاف المعلومات التي تستند اليها تلك القرارات مع المعلومات المتولدة عن المعالجة المحاسبية الجارية؟

فيما يلي يتناول البحث محاولة الاجابة عن هذا التساؤل بالنسبة لعدد من التحليلات والقرارات التي تؤثر على تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية[٣٠].

أ ـ تخطيط ورقابة المخزون السلعي:

إن تحديد الحجم المناسب للمخزون السلعي يعتبر من القرارات المتكررة والتي لها أثر مباشر على توجيه واستثمار الموارد ونجاح العمليات في المشروع. وقد ظهر في الآونة الأخيرة عدد من النماذج الكمية للوصول الى القرارات المثلى في مجال تخطيط ورقابة المخزون. ويتطلب تنفيذ تلك النماذج قدرا كبيرا من المعلومات التي يجب أن يكون المحاسب أول من يلتجىء إليه القائمون بتصميم وتنفيذ تلك النماذج لتوفير تلك المعلومات. وقد كثرت محاولات الربط بين وظيفة المحاسب وبناء وتنفيذ تلك النماذج في كافة كتابات المحاسبية الادارية والتكاليف وخاصة بعد تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبة عن دور المحاسب في تطبيق نماذج القرارات الإدارية [٣٠]. ورغم ذلك فإن المحاسب لا يقدم الكثير من المعلومات اللازمة لبناء وتنفيذ تلك النماذج[٣١] ومن أكثر نماذج تخطيط ورقابة المخزون السلعي تطبيقا في الحياة العملية ذلك الخاص بتحديد الحجم الأمثل (الاقتصادي) لأمر التوريد وذلك لسهولته النسبية.

ومن ضمن المعلومات التي يعتمد عليها النموذج تلك الخاصة بتكاليف التخزين والتي تتضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المجمد أو المستثمر في المخزون. وإن عدم اعتراف المحاسب بتلك التكاليف يؤدي الى اختلاف المعلومات التي يتطلبها النموذج عن تلك التي تنتج عن النظام المحاسبي. وإن أخذ تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون في الحسبان ليست ضرورية فقط عند مرحلة اتخاذ القرار، بل يلزم أيضا توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لمختلف الأصناف لأغراض عديدة منها: تحقيق التوافق الأمثل بين وقت الشراء ووقت الاستخدام والاستفادة من تغيرات الأسعار، وتحديد المدخلات الأقل تكلفة، فالعديد من المنتجات يمكن إنتاجها باستخدام مدخلات بديلة، ومن المفروض اختيار بدائل المدخلات الأقل تكلفة.

كما أن ضمن المهام التي يفترض أن يقوم بها النظام المحاسبي ليس فقط توفير المعلومات التي تطلبها الادارة بل وأيضا توجيه اهتمام الادارة إلى مواطن الضعف أو المشكلات التي قد لا تكون الادارة على علم بها [٣٢]. ومن تلك الأمور التي يجب أن يلفت المحاسب نظر الادارة اليها ارتفاع تكلفة مفردات المخزون مع طول مدة الاحتفاظ بها في

المخازن وما يرتبط بذلك من تجميد قدر من الموارد وحجبها عما قد يكون متوافرا لها من استخدامات بديلة. كما أن عدم توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لعناصر المخزون، والتي تزداد مع استمرار الاحتفاظ بالصنف المعين قد يؤدي الى تبني سياسات شراء خاطئة. فمثلا قد يرى مدير المشتريات الاستفادة من انخفاض سعر أحد الاصناف، ويقرر الشراء المسبق لكميات كبيرة وتخزينها لاستخدامها بعد فترة طويلة متجاهلا أن تكلفة تجميد الأموال في المخزون قد تتجاوز مقدار انخفاض سعر الشراء الجاري عن الأسعار المتوقعة عند حلول وقف استخدام تلك الاصناف.

ومن هذا نخلص الى أن العديد من القرارات تتطلب توفير معلومات عن التكلفة الحقيقية للمخزون والتي تتضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون.

ولذا يرى بعض المفكرين ـ على صواب ـ أنه يجب على المحاسب توفير تلك المعلومات[٣٣].

ب ـ دراسات تحليل التعادل وتخطيط وجدولة الانتاج:

بالإضافة الى كونها عاملا مؤثرا في تخطيط ورقابة المخزون فإن تكلفة رأس المال تؤثر أيضا على نتائج دراسات تحليل التعادل إذا ما اختلف توقيت إحداث التكاليف عن توقيت تدفق الايرادات، وكما هو الحال بالنسبة لعناصر التكاليف الثابتة حيث أنه غالبا ما يجري إحداثها دفعة واحدة في بداية الفترة. وفي هذه الحالات فإن أخذ تكلفة رأس المال المستخدم في الحسبان يؤدي الى زيادة حجم المبيعات الذي يتحقق عنده التعادل[٣٤].

كذلك يؤثر عامل تكلفة رأس المال على الجدولة الزمنية للإنتاج، فلقد يكون من الأفضل في بعض الحالات عدم الانتظام في الإنتاج، بمعنى زيادة حجم الإنتاج في فترة ما وتخفيضه أو إيقافه كلية لفترة أخرى، ويتوقف تحديد أفضلية سياسة الإنتاج غير المنتظم على عوامل عديدة منها تكلفة رأس المال المستخدم وطول فترة الانتاج والتخزين[٣٥].

جـ ـ قرارات التسعير:

تمثل تكلفة الإنتاج أو تكلفة تأدية نشاط ما عاملا مؤثرا في تحديد أسعار السلع والخدمات سواء على مستوى المنتج الفردي أو على مستوى الصناعة ككل. ففي الحالات التي تتحدد فيها الأسعار بالاتفاق بين البائع (أو المنتج) والعميل يجب أن يغطى السعر تكلفة رأس المال المستثمر في الانتاج. وذلك كما هو الحال في الأنشطة التي تتم على أساس الأوامر الانتاجية الخاصة، وعقود التوريد طويلة الأجل، وأية زيادة يحققها السعر على تلك التكلفة هي فقط التي يمكن اعتبارها أرباحا، وأن السعر الذي لا يكفل تغطية كافة

التكاليف بما فيها تكلفة رأس المال يحقق في الواقع خسارة حقيقية، وهو الأمر الممكن حدوثه اذا ما جرى الاعتماد كلية على أرقام التكلفة المحاسبية التي يجري اعدادها وفقا للعرف السائد والذي لا يأخذ تكلفة استخدام رأس المال باعتبارها أحد عناصر تكلفة الانتاج.

وحتى في الحالات التي لا تتحدد فيها الأسعار بالقرارات الفردية لمنتج واحد أو مشتري واحد فانها بدون شك تتأثر بتكاليف الانتاج الحقيقية لمجموع المنتجين أو الغالبية المؤثرة منهم. فاذا لم تكن الاسعار التي تحددها قوى السوق تكفل تغطية التكاليف الحقيقية للانتاج بالنسبة لغالبية المنتجين فانه لا يمكن ولا يكون من المرغوب فيه الاستمرار في انتاج تلك السلعة أو الخدمة، أو بمعنى آخر ينبغي توجيه الموارد الاقتصادية الى نشاط اقتصادي آخر. وهذا هو في الواقع دور نظام الاسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية. ليس هذا من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والمنطقي فحسب، بل ان الواقع العملي لتحديد الاسعار يتضمن في كثير من الحالات أخذ تكلفة رأس المال بشكل مباشر وصريح في الحسبان[٣٧].

د ـ قرارات الاستثمار الرأسمالي:

تنطوي الأساليب الحديثة لتقييم بدائل استثمار الأصول الرأسمالية على إدراج العائد على رأس المال المستخدم (أي تكلفة رأس المال) في الحسبان وليس فقط التكلفة النقدية لشراء تلك الأصول[٣٨]، وكذلك في كافة قرارات الاستثمار الرأسمالي الأخرى، مثل: الاختيار بين التصنيع الداخلي لبعض الأجزاء أو الأصول أو شرائها جاهزة من الخارج أو قرارات تحديد الحجم الامثل للتجهيزات الانتاجية[٣٩]، كذلك الاختيار بين بدائل أساليب الانتاج اذا ما اختلفت فيما بينها من حيث المدة الزمنية التي تستغرقها تلك البدائل. . إذ أنه من الممكن أن تتساوى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من تلك البدائل ولكن تختلف المدة الزمنية التي تتوزع عليها تلك التدفقات، وفي هذه الحالة فان الاعتماد على التكلفة المحاسبية أي التدفقات النقدية الفعلية، لا يؤدي الى الوصول الى القرار السليم، وذلك بسبب إغفال تلك التكلفة للقيمة الزمنية لوحدة النقد.

هـ ـ تقييم الأداء:

يتأثر تخصيص الموارد الاقتصادية في مجتمع ما بنتائج تقييم الأداء في مختلف قطاعات المجتمع. ويجري تقييم الأداء على مستويين رئيسيين: **الأول** هو التقييم الداخلي للأداء وتقوم به ادارة الوحدة الاقتصادية للأقسام والقطاعات الانتاجية داخل الوحدة. **والثاني** هو التقييم الخارجي لأداء المشروع ككل، وهو ما يقوم به المستثمرون الحاليون والمحتملون،

ويستند هذا التقييم بصفة أساسية الى مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية المعينة مع أداء وحدات اقتصادية أخرى طبقا لمقياس أو معيار أداء معين.

وفيما يلي نتناول دور تكلفة رأس المال في معايير تقييم الأداء على كل من هذين المستويين.

هـ ـ ١ ـ التقييم الداخلي للأداء:

لغرض تقييم أداء أحد الأقسام أو مراكز الربحية الداخلية يزداد الاتجاه الى أخذ حجم رأس المال المستثمر في الحسبان، حيث ثبت أن ذلك الاجراء أفضل من الاعتماد على رقم الربح وحده. إذ أن التركيز على رقم الربح وحده يشجع رؤساء الأقسام على التركيز على رقم الربح بغض النظر عن حجم الأموال المستثمرة وهذا بدوره يفسح المجال أمام زيادة لا مبرر لها في حجم الذمم والمخزون واتخاذ قرارات استثمارية خاطئة.

ولأخذ حجم رأس المال المستثمر في الحسبان هناك مدخلان أساسيان[٤]: **الأول** وهو المدخل الأقدم والأكثر انتشارا ويقضي بتقييم الأداء على أساس معدل الأرباح المحققة الى رأس المال المستثمر وهو ما يعرف بمدخل معدل العائد على الاستثمار ROI ولكن يؤخذ على هذا المدخل العديد من الانتقادات منها دفع رئيس القسم المعين الى رفض الاستثمارات أو الأنشطة التي تؤدي الى تخفيض معدل الارباح الى رأس المال المستثمر حتى ولو كانت تحقق فائضا نهائيا يزيد عن تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع ككل وللتغلب على هذا النقص اقترح مدخل فائض الدخل Residual Income وطبق لأول مرة بواسطة شركة General Motors، ثم تلاها في هذا الصدد عدد كبير من الشركات. ويقضي هذا المدخل بخصم مقابل رأس المال من الدخل المحاسبي التقليدي. ويحتسب هذا المقابل بضرب معدل العائد المتراضي في حجم الأموال المستثمرة داخل القسم. ويستخدم فائض الدخل بعد ذلك كمقياس لتقييم أداء الأقسام ومركز ربحية المشروع[٥].

ولكن ينبغي التنويه هنا الى أن هذا المدخل رغم ما يعالجه من نقائص المداخل الأخرى فانه ينطوي أيضا على بعض النقائص أو المشاكل. ولعله من المتفق عليه انه ليس هناك مقياس واحد من مقاييس الأداء يغطي وبشكل كامل كافة جوانب أداء القسم. وليس هنا مجال تفصيل ايجابيات وسلبيات المقاييس المختلفة لتقييم الأداء ولكن المستهدف التأكيد عليه هو أن ذلك المدخل ـ والذي يعتمد احتساب تكلفة رأس المال المستخدم ـ يعد أحد المقاييس الأساسية التي تحظى بالقبول المتزايد لتقييم أداء الاقسام لأنه يغطي بعض الجوانب التي لا تغطيها[٦] المقاييس الأخرى.

هـ - ٢ - التقييم الخارجي للأداء:

يرتبط استثمار قدر معين من الأموال في وحدة اقتصادية معينة، من وجهة نظر المستثمر الخارجي، بإحداث تكلفة أو تضحية تتمثل في العائد الذي كان يمكن أن يحصل عليه من الاستثمار في البدائل (أو الوحدات الاقتصادية) الأخرى. ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان الاستثمار في شكل قرض (سندات مثلا) أو شكل ملكية في رأس المال. ولا يمكن اعتبار أداء الوحدة الاقتصادية مرضيا إذا لم تحقق قيمة اقتصادية اضافية تغطي كافة التكاليف ومن ضمنها تكلفة استخدام تلك الاموال. ويستند المستثمر الخارجي الى عدد من المؤشرات أو الارقام المحاسبية في الحكم على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية. ولعل رقم الدخل يعد من أهم تلك الأرقام ان لم يكن أهمها على الاطلاق وبغض النظر عن مشاكل واختلافات قياسه. ولكن القوائم المالية المحاسبية لا توفر بشكلها الحالي معلومات مفيدة في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل سليم، حيث يمكن أن تظهر تلك القوائم أرباحا بالرغم من أن الوحدة تكون في حقيقة الأمر خاسرة بالمضمون الاقتصادي ومن وجهة نظر المستثمر الخارجي لأنها لم تغط تكلفة استخدام رأس المال.

ان مجرد القول بأن مشروعا ما حقق أرباحا، بغض النظر عن مقدار الارباح، يبعد ذلك المشروع عن دائرة الخطر، على الأقل في ذهن قطاع كبير من عامة مستخدمي القوائم المالية حتى ولو كان ذلك المشروع محققا خسارة حقيقية بالمفهوم الاقتصادي، ومن ثم يسمح باستمرار الاستثمار في ذلك المشروع، في حين أنه من ناحية التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية في المجتمع يجب تحويل الموارد الاقتصادية من ذلك المشروع الى المشروعات الأخرى...، هذا طبعا في ظل الافتراض الخاص باعتبار رقم الربح مؤشرا نسبيا الى تقييم المجتمع ككل لمنفعة السلع والخدمات.

كما أن القوائم المالية الجارية لا تساعد في تقييم الأداء النسبي من خلال المقارنة بين المشروعات اذا ما اختلف هيكل رأس المال فيما بينها، ولعل المثال التالي يوضح تلك النقطة.

مشروع	أ	ب	جـ	د
رأس المال المملوك	١٫٠٠٠٫٠٠٠	٨٠٠٫٠٠٠	٦٠٠٫٠٠٠	٦٠٠٫٠٠٠
رأس المال المقترض(٦٪)	—	٢٠٠٫٠٠٠	٤٠٠٫٠٠٠	٤٠٠٫٠٠٠
رأس المال الكلي	١٫٠٠٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠٫٠٠٠
الدخل المحاسبي	١٠٠٫٠٠٠	٩٠٫٠٠٠	٨٠٫٠٠٠	٧٥٫٠٠٠

واذا فرض أن المشروع (جـ) استعمل رأس المال المقترض في عمليات النشاط الجاري في حين أن المشروع (د) استعمل رأس المال المقترض في شراء تجهيزات رأسمالية، فأي المشروعات الأربعة أفضل من حيث الأداء؟

إذا استندنا الى أرقام الدخل المحاسبي كما يجري التقدير عنها عادة لكان ترتيب المشروعات هو أ، ب، جـ، د. ولكن نظرا لأن الدخل المحاسبي يحتسب بعد خصم الفوائد على رأس المال المقترض فقط فانه يختلف عن دخل النشاط الاقتصادي والذي لا يجوز أن يتأثر بمصدر الحصول على تلك الاموال. وهذا ما يتفق مع فكرة الشخصية المعنوية المستقلة وإجراء عمليات القياس المحاسبي من وجهة نظر المشروع ذاته وليس من وجهة نظر فئة معينة من المستثمرين[٤٣]. ويحاول البعض التغلب على ذلك النقص بالقول بوجوب استبعاد الفائدة على رأس المال المقترض من حساب الدخل واعتبارها توزيعا للدخل وليس عبئا عليه[٤٤]. واذا ما أخذنا بذلك الرأي وبافتراض أن معدل الفائدة على رأس المال المقترض هو ٦٪، فان أرقام الدخل المحاسبي بعد تعديلها تكون للمشروعات الأربعة على التوالي: ١٠٠ر٠٠٠، ١٠٢ر٠٠٠، ١٠٤ر٠٠٠، ٩٩ر٠٠٠

وبناء على تلك الارقام فان ترتيب المشروعات من حيث الأداء ينعكس بالنسبة للمشروعات الثلاثة الأولى. ولعل هذا الترتيب (أو التقييم) أصدق من التقييم على أساس الأرقام غير المعدلة للدخل المحاسبي. ولقد يقال إن التعديل بسيط وإن مستخدمي القوائم المحاسبية قادرون على إجراء ذلك التعديل. ولعل مثل هذا القول يبرر ما يذهب اليه Churchman [٤٥] من أن الأرقام المحاسبية بحد ذاتها غير كافية لأغراض رسم السياسات واتخاذ القرارات ومن ثم فإن المستخدم يجب أن يتناولها بالتعديل قبل استخدامها.

ولكن حتى ولو افترضنا أن لدى كافة المستخدمين القدرة على إجراء ذلك التعديل فانه لا يتوقع أن يتنبه كافة المستخدمين الى ضرورة إجراء تلك التعديلات، ولعل الواقع فعلا هو أنه قليلا ما تجري التعديلات.[٤٦]

وحتى لو اجريت تلك التعديلات فانها تساهم جزئيا فقط في تصحيح نتيجة تقييم الأداء، إذ أنه مازال هناك بعض جوانب تقييم الأداء لا تعبر عنها تلك التعديلات وللتدليل على ذلك فلنقارن بين المشروعين الآخرين. ففي ظل أي من المدخلين السابقين يعد المشروع (جـ) أفضل من المشروع (د). ولكن هل هذه هي الحقيقة؟

ان الدخل يعد من قبيل المفاهيم التي تتعلق بمدة مالية معينة أو النشاط الجاري وينتج من مقارنة الايرادات بالنفقات Revenues VS . Expenses الخاصة بتلك المدة، ومن المفروض أن يرتبط حجم الدخل بحجم العمليات الجارية وليس بحجم الاستثمارات الا

في حدود القدر من الاستثمارات الذي يهلك في العمليات الجارية. ونظرا لأن المشروع (جـ) استغل القرض في العمليات الجارية فان حجم العمليات أو النشاط يفترض أن يكون أكبر من حجم العمليات الجارية في المشروع (د) الذي استغل القرض في عمليات تكوين رأسمالي إضافية. فاذا أخذنا هذا الاختلاف في الحسبان فان تكلفة استخدام القرض في المشروع (جـ) تعد بالكامل من قبيل النفقات الجارية. أما في المشروع (د) فان القرض استخدم في تكوين رأسمال ومن ثم فان تكلفة استخدام تلك الأموال (أي الفائدة) يجب اعتبارها من قبيل التكاليف الرأسمالية وليس النفقات الجارية الخاصة بفترة واحدة. واذا ما أخذنا هذه النقطة في الحسبان فان الصورة قد تختلف.

ولاستكمال بيانات المثال لنفترض أن رأس المال المقترض استغل بالكامل في تجهيزات رأسمالية عمرها الانتاجي عشر سنوات، وأن مدة القرض هي ثلاث سنوات. وأن تكلفة رأس المال خلال تلك المدة ـ بافتراض فائدة بسيطة على أصل القرض تكون ٧٢٠٠٠ (٤٠٠ر٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × ٣) أي أن التكلفة الكلية للتجهيزات الرأسمالية تكون ٤٧٢٠٠٠، والاهلاك السنوي يكون ٤٧٢٠٠، وهي تتكون في واقع الأمر من ٤٠ر٠٠٠ إهلاك سعر الشراء + ٧٢٠٠ إهلاك الفائدة المجمدة (أو المرسملة Capitalized).

فاذا أخذنا تلك المعالجة في الحسبان فان الدخل الدوري خلال كل من السنوات الثلاث يكون كما يلي:

	جـ	د
الدخل المحاسبي قبل الفائدة	١٠٤٠٠٠	٩٩٠٠٠
ـ نفقات الفائدة المتعلقة	٢٤٠٠٠	٧٢٠٠
بالعمليات الجارية	ـــــ	ـــــ
∴ دخل العمليات الجارية	٨٠٠٠٠	٩٢٨٠٠

وبناء على تلك الأرقام فان المشروع (د) يعتبر أفضل من المشروع (جـ) واذا ما استطردنا في تحليل عمليات المشروع لتبين لنا أن نتيجة التقييم الأخير أفضل منها في ظل المداخل الأخرى، أي الأرقام المحاسبية بدون تعديل أو تلك المعدلة باستبعاد الفائدة كلية. ويكفي لبيان ذلك أن ندرك أن المشروع (د) حقق ٩٩٠٠٠ أرباح قبل الفوائد من استغلال أصول قيمتها ٦٤٠٠٠٠ وهي تتكون من ٦٠٠ر٠٠٠ رأس المال المملوك +١٠٪ من التجهيزات الجديدة، أما المشروع (جـ) فقد حقق ١٠٤٠٠٠ أرباح قبل الضرائب من استغلال ١٠٠٠٠٠٠ بالكامل في العمليات الجارية.

وهكذا يمكن الوصول الى أن معالجة تكلفة رأس المال سواء كان مملوكا أو مقترضا

تؤثر على تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وأن التعديل القاضي باعتبار الفائدة توزيعا للدخل أو حساب رقم الدخل قبل الفوائد لا يكفي لأن يعكس حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية بسبب اختلاف أشكال وتوقيت استخدام رأس المال. بعبارة أخرى، فان كيفية تخصيص رأس المال بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية يجب أن ينعكس على معالجة تكلفة استخدام رأس المال وتخصيصها بين النفقات الجارية والتكاليف الرأسمالية

يتضح من الاستعراض السابق لعدد من القرارات التي تؤثر على تخصيص الموارد الاقتصادية أهمية المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال لكل من تلك الاستخدامات. غير أن (Amey , 1980 , 1982) يتخذ موقفا مخالفا ويرى أنه وإن كان من المناسب Conevient أخذ تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرارات فانها ليست ضرورية سواء لاتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل أو لتقييم أداء المشروع ويستند Amey في رأيه هذا الى التمييز بين ثلاثة أنواع من التكاليف التي ترتبط بقرار ما[٤٧]:

أ ـ تكاليف يتحدد على أساسها القرار ويسميها Ex – ant Predecision Costs وهذه تتضمن مجموعتين من عناصر التكاليف: عناصر صريحة Explicit Costs وهي تناظر التكاليف بالمفهوم المحاسبي التقليدي، وعناصر تكلفة ضمنية implicit costs ويطلق عليها اصطلاح Vanishing Opportunity أو تكلفة متلاشية لأنها لا تحدث عند التنفيذ.

ب ـ التكاليف التقديرية لتنفيذ البديل المختار، أي بعد اتخاذ القرار ولكن قبل التنفيذ وهذه يسميها Ex – ant post decision cost وهذه لا تتضمن سوى العناصر الصريحة التي سوف تحدث فعلا عند التنفيذ.

جـ ـ التكاليف الفعلية، أي بعد التنفيذ، وهذه بالضرورة هي العناصر أو التكلفة بالمفهوم المحاسبي ويسميها Ex – post cost

ويصنف Amey تكلفة رأس المال باعتبارها من قبيل عناصر تكلفة الفرصة التي تختفي بمجرد اتخاذ القرار، أي أنها Vanishing implicit opportunity cost ومن ثم ينكر ضرورتها سواء لاتخاذ القرار أو لتقييم الأداء بالنسبة للقرار المعين أو المشروع ككل.

ويرى الباحث أنه قد يمكن قبول ذلك الرأي ولكن فقط اذا ما تجاهلنا احتمال الاختلاف بين البدائل فيما يتعلق بثلاثة عوامل هي:

١ـ توقيت تنفيذ البدائل.

٢ـ المدة اللازمة لتنفيذ البدائل.

٣ـ التكلفة الحقيقية لعناصر المدخلات، وهي قد تختلف عن التكلفة المحاسبية.

فمثلا اذا تلقى المشروع عرضا خاصا بأمر انتاجي معين في وقت يكون هناك فيه بعض الموارد العاطلة مثل طاقة آلات أو نقدية فائضة، فان التكلفة الحقيقية لاستخدام الآلات واستخدام الأموال تكون صفراً، وهي تختلف عن التكلفة المحاسبية والتي تدرج الإهلاك ضمن التكلفة بغض النظر عن ظروف استخدام تلك الآلات. وليس هذا بالنسبة للآلات فحسب بل وأيضا بالنسبة لكافة مدخلات الأمر الانتاجي بما في ذلك المواد والعمل.. فالمواد قد تكون موجودة في المخازن فائضة من أمر انتاجي آخر وليس لها استخدام بديل فاذا أمكن استخدام تلك المواد في الأمر الانتاجي المعين فان التكلفة الحقيقية لاستخدامها في ذلك الأمر تكون صفراً بغض النظر عن تكلفة الشراء الفعلية.

وقد يتلقى المشروع نفس العرض في وقت لا يكون هناك فيه طاقة انتاجية فائضة أو موارد مالية عاطلة، وقد يتطلب الأمر سحب بعض الأموال من حساب ايداع مثلا فان تكلفة تنفيذ ذلك الأمر الانتاجي يجب أن تتضمن الفائدة الضائعة بسبب سحب الأموال وهذه التكلفة هي فعلا تكلفة فرصة ضمنية وليست صريحة بالمفهوم المحاسبي ولا تدرج ضمن عناصر التكاليف طبقا للمعالجة المحاسبية المتعارف عليها ورغم ذلك فهي تكلفة حقيقية وتجاهلها يمكن أن يؤثر على سلامة القرار المتخذ. هذا بالنسبة لأثر توقيت تنفيذ البدائل على حساب تكلفة البدائل ومن ثم اتخاذ القرار.

أما بالنسبة لأثر الاختلاف في زمن تنفيذ البدائل، فلنفرض أننا أمام بديلين أ ، ب وكلاهما يستلزم نفس المدخلات ويدر نفس الايراد، ولكنهما يختلفان فقط في زمن التنفيذ، أو أننا يمكن أن نكون أمام أمر انتاجي معين ويمكن تنفيذه خلال مدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، فهل تتساوى التكلفة بين البديلين أو بين طريقتي تنفيذ الأمر الواحد؟

من وجهة النظر المحاسبية المتعارف عليها تتساوى التكلفة بين تلك البدائل طالما أن التكاليف المدفوعة متساوية، ولكن من وجهة نظر التكلفة الحقيقية فان التكلفة تختلف بين البديلين بمقدار الاختلاف في تكلفة رأس المال المستخدم خلال مدة التنفيذ. فاذا تجاهلنا تلك التكلفة، وهي تكلفة فرصة ضمنية متلاشية Vanishing بمفهوم Amey فاننا بالضرورة نصل الى قرار خاطىء لانه بأي حال لا يمكن أن يتساوى البديلان.

ومثال آخر يتعلق بالمنتجات التي تؤثر مدة التخزين على قيمتها البيعية مثل الأخشاب وبعض أنواع الأغذية، فهل تتساوى تكلفة المنتجات الحديثة مع تكلفة المنتجات التي جرى تخزينها لفترات متفاوتة؟ إن الاجابة على هذا التساؤل من وجهة نظر التكاليف الصريحة أو التكاليف المحاسبية تكون بالايجاب، ولكن من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والاداري أو التفكير المنطقي والعملي فان التكلفة تختلف باختلاف زمن التخزين، والفرق يتمثل في تكلفة رأس المال المجمد طوال تلك المدة وبغض النظر عن مصدر تلك الأموال وهي أيضا تكلفة فرصة تتلاشى بعد اتخاذ القرار Vanishing

Opportunity costs . واخيرا بالنسبة لاحتمال اختلاف عناصر المدخلات بين البدائل المختلفة وأثر ذلك على احتمال الاختلاف بين التكلفة التاريخية النقدية بالمفهوم المحاسبي عن التكلفة الحقيقية والتي هي وحدها المفروض أن تؤثر على القرار فاذا فرض أننا أمام بديلين: البديل (أ) يستخدم مادة خام متوافرة في المخازن وتكلفتها الدفترية ٣٠٠٠د. وأن هذه المادة متبقية من أمر إنتاجي سابق، وأنه لا يوجد استخدام آخر سوى بيعها بقيمة صافية قدرها ١٠٠٠د. ، والبديل (ب) يستخدم مادة صنف آخر يشترى خصيصا من السوق بمبلغ ٣٠٠٠ دينار واذا افترضنا أن تنفيذ كلا الامرين يستغرق ثلاثة أشهر، وأنهما متماثلان في كافة المدخلات الأخرى والايرادات وبافتراض أن هناك فرصة استثمار مالي متاحة بمعدل ١٢٪ سنويا، فان التكلفة الحقيقية تختلف بين البديلين بمقدار ٢٠٦٠ ديناراً وهي عبارة عن:

أ ـ الفرق بين التكلفة المحاسبية والتكلفة الحقيقية = ٣٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٢٠٠٠

ب ـ الفائدة الضائعة عن ذلك القدر لمدة ٣ أشهر = $٢٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} = ٦٠$

وطالما اختلفت التكلفة الحقيقية بين البدائل فلا يمكن أن تكون متكافئة، بينما طبقا للقياس المحاسبي (أساس التكلفة الفعلية) فان البديلين يكونان متماثلين بينما هما ليسا كذلك في حقيقة الأمر.

هذا بالنسبة لأهمية أخذ تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرار أما بالنسبة لتقييم الأداء فيرى Amey[٤٨] أن تقييم الأداء بالنسبة للقرار يتم بالمقارنة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المقدرة التي ترتبط بالتنفيذ أي Ex-post Costs vs. Ex-ant post decision وكلاهما لا يتضمن تكلفة الفرصة المتلاشية Vanishing Opportunity costs وبعبارة أخرى فانه يرى أن عنصر التكلفة الذي يعد من المناسب أخذه في الحسبان عند اتخاذ قرار ما ليس من الضروري أخذه في الحسبان عند تقييم الأداء بالنسبة لذلك القرار، وأن أداء المشروع ككل يجري تقييمه على أساس مجموع نتائج تقييم القرارات التي جرى اتخاذها وتنفيذها خلال الفترة أو بالمقارنة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المخططة لأن الأداء يجري تقييمه بالمقارنة مع خطة معينة.

ويعتقد الباحث أنه لا يمكن التعميم بذلك. فعلى مستوى القرار يفيد إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والتكاليف الفعلية للقرار، لأن ذلك يعكس الاختلاف بين الخطط والتنفيذ الفعلي فيما يتعلق بتوقيت وزمن التنفيذ. فمن الممكن أن تتساوى التكلفة الصريحة الفعلية مع التكلفة المخططة طبقا لمفهوم Amey، ومن ثم يبدو أنه لا يوجد انحراف أداء. ولكن رغم ذلك، اذا كان زمن التنفيذ الفعلي يختلف عن زمن التنفيذ المخطط فمعنى ذلك أن التنفيذ الفعلي قد عطل قدرا من الموارد لمدة أطول من تلك

المخططة، وهذا في حد ذاته يتضمن تكلفة إضافية هي العائد الضائع من تعطيل الأموال المستثمرة خلال ذلك الفارق الزمني.

وهذا بدوره يسري بالنسبة لتقييم أداء المشروع ككل طبقا لمقياس Amey والقاضي بأن أداء المشروع ككل يساوي مجموع نتائج القرارات التي جرى تنفيذها خلال المدة، أي أن إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والفعلية يعكس أثار اختلاف التوقيت وزمن التنفيذ بين المخطط والتنفيذ الفعلي. وبالاضافة الى ذلك فإنه ليس من الواقعي افتراض أن كافة أنشطة المشروع تتجسد في شكل قرارات صريحة محددة تخصص فيما بينها الايرادات والتكاليف الكلية بحيث أن مجموع الآثار المالية (أي الايرادات والتكاليف) لتلك القرارات يساوي بالضرورة ايرادات وتكاليف المشروع ككل. فمثلا انقضاء فترات توقف في نشاط المشروع قد ترتبط ببعض عناصر التكلفة دون أن ترتبط بقرارات صريحة ذات تكلفة خاصة محددة. وأخيرا فان ذلك المقياس لا يجدي فيما يتعلق بتقييم المشروع ككل من وجهة نظر الغير من المستثمرين الفعليين أو المحتملين، لأن مثل ذلك التقييم يستند بصفة أساسية الى مقارنة المشروع بالمشروعات الأخرى.

يتضح مما سبق أن تكلفة استخدام رأس المال تمثل معلومة ضرورية للعديد من قرارات وجوانب التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية، ومن ثم يمكن التوصل الى نتيجة مؤداها أن تجاهل تكلفة استخدام رأس المال المملوك يمثل قصورا في المعالجة المحاسبية الجارية. وبالتالي يتوقع من النظام المحاسبي أن يوفر تلك المعلومات إذا ما قدر له أن يمارس دورا فعالا في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية. هذا إلا إذا كان هناك إشكالات تحول دون ذلك، أو أسباب تفوق في أهميتها وجديتها أهمية ومنفعة تلك المعلومات.

(٥) طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال:

سبقت الاشارة الى أن تكلفة رأس المال تخضع الى معالجة مختلفة من قبل كل من النظرية الاقتصادية ونظرية المحاسبة رغم أنهما تشتركان معا في عملية اتخاذ القرارات، فبينما توفر النظرية الاقتصادية المفاهيم والأسس النظرية للدراسة والتحليل تختص المحاسبة أساسا بتوفير المعلومات التي تعتمد عليها الدراسات والتحليلات. وقد تحددت أوجه الخلاف في معالجة تكلفة رأس المال بين النظريتين في نقطتين وهما: إغفال تكلفة رأس المال المملوك من قبل نظرية المحاسبة، معاملة تكلفة رأس المال المقترض باعتبارها نفقات جارية بدلا من اعتبارها عنصرا من عناصر تكلفة الانتاج. وقد خلصنا في القسم السابق الى أن وجهة النظر الاقتصادية تسود اتخاذ العديد من قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. ولذا فانه يبدو من المنطقي والطبيعي أن يتجه التفكير في تعديل المعالجة المحاسبية الجارية أول ما

يتجه الى تبني وجهة النظر الاقتصادية بغية تحقيق التجانس أو التكامل بين دعامتي قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية ألا وهما الأسس والمفاهيم التي توفرها النظرية الاقتصادية، والمعلومات التي يفترض أن توفرها النظرية المحاسبية [٤٩]. وان أي اقتراح بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال يتضمن التعرض الى مشكلتين:

- قياس تكلفة رأس المال.
- كيفية معالجتها في النظام المحاسبي.

(٥ـ١) قياس تكلفة رأس المال:

يعد قياس تكلفة رأس المال إحدى أصعب المشكلات التي تواجه الادارة المالية فالمفهوم غير محدد ولا توجد طريقة مثلى لتحديدها. ويتطلب تحديدها قدرا من التقدير، ولذلك فان رقم تكلفة رأس المال يميل الى كونه مجرد رأي يستند الى معلومات وخبرة أكثر من كونه رقما حقيقيا [٥٠] ورغم ذلك لا مفر من تقديرها وأخذها في الحسبان عند اتخاذ العديد من القرارات. وهذا في حد ذاته يؤكد أهمية ذلك الرقم ومن ثم أهمية توفير المعلومات عنه. وسوف نكتفي بالاشارة الى بعض المداخل الأساسية لتناول الجوانب المتعددة لتكلفة رأس المال دون التعرض لايجابيات وسلبيات كل منها حيث لا يتسع مجال وطبيعة البحث الحالي للمعالجة التفصيلية لتلك الجوانب.

يوجد العديد من تعريفات رأس المال، ويميل الباحث الى اختيار التعريف التالي لما يتضمنه من شمول ومعقولية ودقة في نفس الوقت.

"تتكون عناصر تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع من تكلفة مصادر الأموال المختلفة وتعد تكلفة رأس المال المملوك أكثر تلك العناصر صعوبة من حيث القياس. ومن الناحية النظرية يمكن تعريف تكلفة رأس المال المملوك بأنها الحد الأدنى للعائد على رأس المال المملوك الذي يكفل المحافظة على سعر السوق لأسهم رأس المال. [٥١]

من الناحية العملية تتحدد تكلفة رأس المال بضرب معدل معين في رأس المال المستثمر وهذا يحدد بالتالي العوامل التي تؤثر على تحديد تكلفة رأس المال، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

أولا : هل يأخذ المعدل درجة المخاطرة في الحسبان أم لا؟ والى أي مستوى؟ هناك ثلاثة مداخل للإجابة عن هذا السؤال. المدخل الأول ويقضي بأن المعدل يجب أن يكون معدلا أساسيا لا يتضمن أي مقابل للمخاطرة، وبذلك يمكن أن يكون هناك معدل واحد بالنسبة لكافة الشركات، ويمكن تحديده من قبل هيئة أو جهة تنظيمية معينة، ويؤيد Anthony [٥٢] هذا المدخل تحقيقا لقدر أكبر من موضوعية القياس.

المدخل الثاني ويقضى بأن يأخذ المعدل الاختلاف في درجة المخاطرة بين الصناعات أو مجالات الانشطة في الحسبان. ومن ثم يمكن تحديد معدل لكل مجال نشاط. ويؤخذ على هذا المدخل صعوبة تصنيف المشروعات، وكذلك وجود العديد من المشروعات التي تنتمي أنشطتها لعدة مجالات مختلفة، الأمر الذي يقتضي تخصيص رأس المال المستخدم بين تلك المجالات [٥٣].

أما المدخل الثالث فيقضى بأخذ التفاوت في المخاطرة على مستوى الشركة الواحدة وبذلك يتحدد معدل تكلفة رأس المال لكل شركة على حدة[٥٤].

ويلاحظ على هذه المداخل أنه كلما ازدادت درجة خصوصية المعدل ازداد دور العامل الشخصي في تحديد المعدل، ولكن من الناحية الأخرى، كان أدق فى التعبير عن تكلفة رأس المال طبقا للتعريف سالف الذكر، أي أن هناك تعارضاً بين متطلبات السلامة النظرية وموضوعية تحديد المعدل. ونظراً لأن كلا من الخاصيتين، أي السلامة النظرية وموضوعية القياس، تمثل أمرا مرغوبا، فانه يمكن تحقيق قدر من التوازن بتبني المدخل الثاني، أي تحديد معدل لكل صناعة أو مجال نشاط.

ثانيا : كيفية حساب معدل تكلفة رأس المال:

معدل تكلفة رأس المال هو عبارة عن المتوسط المرجح لتكلفة مصادر التمويل المختلفة. الا أن معدل تكلفة رأس المال المملوك ليس محددا كما هو الحال بالنسبة للمصادر الأخرى. وهناك طريقتان لتحديد معدل رأس المال المملوك. **الأولى**: وهي تحديد المعدل العام لتكلفة رأس المال في المشروع طبقا لأي من المداخل الثلاثة السابقة ثم استنتاج معدل تكلفة رأس المال المملوك بطرح تكلفة المصادر الأخرى وهي بطبيعتها محددة بصفة تعاقدية. أما الطريقة الثانية فتقضي بتقدير معدل تكلفة رأس المال المملوك بشكل مباشر ثم يعد ذلك حساب المعدل العام كمتوسط مرجح لمعدلات تكلفة المصادر المختلفة. ويعاب على الطريقة الأولى أنها تؤدي الى تفاوت معدلات تكلفة رأس المال المملوك تفاوتا واسعا وذلك تبعا لاختلاف هيكل رأس المال واختلاف درجات المخاطرة بين الشركات. ولذا من الناحية النظرية تعد الطريقة الثانية أكثر سلامة من الطريقة الأولى. ورغم ذلك فان الطريقة الأولى اكثر انتشارا في التطبيق العملي[٥٥] وذلك لسهولتها النسبية.

ثالثا : البعد الزمني للمعدل:

يفضل عموما استخدام المعدلات الجارية لتكلفة رأس المال وتطبيقها على رأس المال من مختلف الاصدارات بغض النظر عن المعدلات التاريخية التي كانت سائدة وقت

الحصول على تلك الأموال، وذلك سواء من الناحية النظرية أو من حيث الملاءمة العملية. فمن الناحية النظرية تعتمد قرارات استخدام الأموال من قبل الادارة وكذلك المقارنات بين بدائل الاستثمار من قبل المستخدم الخارجي على معدلات التكلفة الجارية وليست التكلفة التاريخية. أما من الناحية العملية فان استخدام المعدلات الجارية يتضمن استخدام معدل واحد لكافة الأموال في حين أن التقيد بمعدلات التكلفة التاريخية يتضمن استخدام أكثر من معدل لكل من مصادر التمويل وذلك باختلاف أوقات الحصول على تلك الأموال حتى ولو كانت من نوع واحد.

(٥-٢) معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

بالنسبة لرأس المال المقترض هناك اتفاق فيما بين المحاسبين حول ادماجه بشكل كامل في النظام المحاسبي وذلك مثل سائر عناصر المصروفات الأخرى، وينحصر الاختلاف في تحديد ذلك المصروف، وهل يعتبر من قبيل تكاليف الانتاج ومن ثم تكون قابلة للرسملة أو الترحيل الى الفترات التالية أم يجب اعتبارها من قبيل النفقات الجارية وعدم تحميلها الى وحدات نشاط معينة. أما بالنسبة لتكلفة رأس المال المملوك فانها تمثل مركز الاختلاف وتعدد الآراء. . ويمكن تصنيف الآراء حول كيفية معالجة تكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي في المداخل الثلاثة التالية:

١ـ عدم معالجتها ضمن اطار النظام المحاسبي.
٢ـ قصر معالجتها على نظم التكاليف ونظم المحاسبة الادارية.
٣ـ الادماج الكامل في النظام المحاسبي.

ونتناول فيما يلي استعراض كل من تلك المداخل بالتحليل والتقييم.

(أ) عدم معالجة تكلفة رأس المال المملوك ضمن إطار النظام المحاسبي:

يقضى هذا المدخل بأن التسليم باهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض الاستخدامات الادارية لا يتضمن اعتبارها أحد عناصر النموذج المحاسبي، ومن ثم ليست هناك ضرورة أو حتى فائدة من ادراجها في الحسابات والقوائم المالية. هذا هو الموقف التقليدي لرافضي الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك[٥٦].

ويتجاهل هذا الموقف كافة الاعتبارات التي تقدم الاشارة الى بعض منها والتي تؤيد ادراج ذلك العنصر ضمن اطار النظام المحاسبي. وفي الفترة الأخيرة اقترحت دراسة لاعداد نموذج للمحاسبة عن تكلفة رأس المال بأن يجرى التقرير عن تكلفة رأس المال المملوك والمقترض ولكن في شكل قائمة مالية إضافية تحمل عنوان "قائمة الرسملة والتكاليف الرأسمالية A Statement of Capitatization and Capital costs [٥٧] وهي

تحوي رأسيا تفصيلا لمختلف إصدارات رأس المال والقروض طويلة الأجل، وتحوي أفقيا كلا من مصادر التمويل والقيمة الدفترية والقيمة السوقية وتكلفة رأس المال ثم التكلفة المرجحة ويجري بداد تلك القائمة دون أن يكون لها ارتباط بالحسابات والقوائم المالية الأخرى.

ويعتقد الباحث أن تلك الدراسة التي كانت تهدف أصلا لتطوير نموذج للمحاسبة المالية عن تكلفة رأس المال، قد انتهت الى استبعاد تكلفة رأس المال كلية من النظام المحاسبي رغم ما تضمنته من تركيز على عناصر النظام المحاسبي وأهداف ومفاهيم ومبادىء القياس المحاسبي، ودعت الى ضرورة المحاسبة عن تكلفة رأس المال. إن مالا يسجل في الحسابات ولا يؤثر على قياس التكاليف والنفقات والقيمة التي تظهر بها عناصر المركز المالي، وكما هو الحال بالنسبة للقائمة المقترحة من قبل تلك الدراسة، لا يمكن في نظر الباحث اعتباره من ضمن عناصر النظام المحاسبي أو حتى عناصر نظرية المحاسبة.

ب - قصر معالجة تكلفة رأس المال المملوك على نظم التكاليف والمحاسبة الادارية:

يقضي ذلك المدخل بأن تدرج تكلفة رأس المال في سجلات وحسابات نظام التكاليف (أو نظام المحاسبة الادارية)، مع عدم التأثير على عناصر نظام الحسابات المالية وهذا المدخل يتبناه النظام المحاسبي في جمهورية المانيا الاتحادية وبعض بلدان وسط أوربا[٥٨]. ويؤكد ذلك النظام على اعتبار تكلفة رأس المال المملوك والمقترض من ضمن عناصر التكلفة مثلها في ذلك مثل عناصر التكاليف الأخرى (كالمواد والأجور والإهلاكات) وأنها يجب أن تدخل في حساب تكلفة الانتاج[٥٩]. وقد وضع دليل الحسابات الموحد في سنة ١٩٥١ على أساس نظام محاسبي موحد يشمل الحسابات المالية وحسابات التكاليف، وقد تضمن النظام مجموعة من القيود التي تكفل حساب تكلفة الانتاج على أساس مفاهيم وقياسات التكلفة السليمة والاعتراف بالتكاليف الضمنية Imputed Costsولكن في نفس الوقت تظهر حساب الدخل على أساس الأرقام الفعلية فقط بمعنى آخر التوفيق بين مفاهيم محاسبة التكاليف والعرف التقليدي للمحاسبة المالية[٦٠].

ورغم ماثبت من الامكانية النظرية والعملية لهذا النظام فان الاختلاف بين احتياجات المحاسبة المالية واحتياجات محاسبة التكاليف من حيث توقيت وسرعة ودقة المعلومات أدى الى ظهور اتجاه الفصل بين النظامين في وسط أوربا والمانيا الاتحادية بصفة خاصة[٦١].

وفي نفس الاتجاه يؤيد كل من Berman[٦٢] ، Schlatter[٦٣] اعتبار تكلفة رأس المال

المملوك والمقترض ضمن عناصر التكاليف مع عدم التأثير على قيمة المخزون السلعي أو الأرباح.

ورغم أن هذا المدخل يتلافى بعض أوجه القصور في المعالجة التقليدية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال فانه يمكن أن تؤخذ عليه المآخذ التالية:

١ ـ اختلاف المفاهيم المطبقة في النظام الواحد، فبينما يعامل أحد العناصر في جزء من النظام (أي حسابات التكاليف) باعتباره تكلفة رأسمالية أو تكلفة إنتاج يعامل في جزء آخر من النظام (أي القوائم المالية) باعتباره من النفقات الجارية أو الأرباح. وهذا في حد ذاته يجسد عدم توافر نظرية سليمة متكاملة للمحاسبة عن نفس العنصر الواحد.

٢ ـ عدم التقرير عن التكلفة الحقيقية للانتاج في التقارير المعدة للاستخدام الخارجي، وكذلك عدم توفير المعلومات اللازمة للمستخدم الخارجي لأغراض تقييم الأداء المقارن بين الوحدات الاقتصادية. فمثل هذه المقارنات تستلزم استبعاد آثار اختلاف هيكل التمويل على صافي الدخل، وهو الأمر الذي سبق وأن أوضحنا أنه تكاد تجمع عليه الآراء سواء من يعتبر تكلفة رأس المال تكلفة أو من يعتبرها توزيعا للدخل.

٣ ـ إن الفصل بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الادارية يترتب عليه زيادة في تكلفة تصميم وتشغيل النظام المحاسبي، كما أنه يتعارض مع الاتجاهات الحديثة لتصميم نظم المعلومات والتي يطلق عليها اصطلاح "نظم المعلومات الكلية Total Information Systems" وذلك كبديل للأنظمة المتعددة والمستقلة.

(جـ) الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يعد هذا المدخل تعديلا جذريا للمعالجة المحاسبية التقليدية لتكلفة رأس المال وتتضمن اعتبار تكلفة رأس المال مثل سائر عناصر التكاليف الأخرى وبالتالي تعامل نفس المعاملة في حسابات التكاليف والحسابات المالية. ومن ثم يمكن أن تؤثر على كل من: النفقات والايرادات الجارية، تقويم الأصول الثابتة والمخزون السلعي وقد كان هذا المدخل سائدا خلال الفترة ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ ويعد Antyony أبرز من أعاد تبني ذلك المدخل في الفترة الأخيرة وقدم اقتراحا متكاملا يغطي الجوانب النظرية والمشاكل التطبيقية[٦٤]. وتستند الأسس النظرية لذلك الاقتراح الى تبني وجهة النظر الاقتصادية فيما يتعلق بتعريف التكلفة والربح والتسليم بالآثار التي ينتجها تبني تلك المفاهيم على مختلف أوجه القياس المحاسبي، وذلك لما لتلك المفاهيم من دور أساسي في اتخاذ القرارات الادارية وتقييم الأداء. وتضمن الاطار العام لذلك الاقتراح المقومات الأساسية التالية[٦٥]:

١ـ يحدد معدل يمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من مختلف المصادر.

٢ـ تحدد التكلفة الكلية لرأس المال وذلك بضرب رأس المال المستثمر في ذلك المعدل وبجعل حساب تكلفة رأس المال مدينا بها، وبجعل حساب فائدة الاقتراض دائنا بالفوائد الفعلية (بعد أخذ عامل الضرائب في الحسبان) ويجعل حساب الأرباح المحتجزة دائنا بالباقي من التكلفة الكلية وذلك باعتباره تكلفة رأس المال المملوك.

٣ـ يجري تحميل تكلفة رأس المال على موضوعات أو وحدات التكلفة Cost Objects وهي الأنشطة التي تستخدم فيها الأموال، مثل شراء أو تشييد الأصول الرأسمالية، عمليات الانتاج، الأنشطة الادارية الأخرى. وتتحدد تكلفة النشاط أو المنتج بضرب المعدل المحدد سابقا في رأس المال المستخدم في ذلك النشاط. وتجعل الحسابات المتعلقة بتلك الأنشطة مدينة بما يخصها من تكلفة رأس المال وحساب تكلفة رأس المال دائنا بتلك القيمة فحساب الانتاج تحت التشغيل يحمل بتكلفة الأموال المستخدمة في العمليات الصناعية، وتحمل حسابات الأصول الثابتة بتكلفة الأموال المستخدمة في شراء وتشييد تلك الأصول، وما يتبقى في حساب تكلفة رأس المال يمثل تكلفة الأموال المستخدمة في الأنشطة الادارية والعمومية الأخرى، وهذه تعتبر في حكم النفقات الجارية، ولذلك تعلى على حساب الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل). أي أن مقدار تكلفة رأس المال المحتسب في الخطوة السابقة يخصص أو يوزع على ثلاثة حسابات:

أ ـ حسابات الأصول الثابتة بما يخص الأموال المستخدمة في شراء أو تشييد تلك الأصول.

ب ـ حساب تكلفة الانتاج بما يخص الأموال المستخدمة في عمليات تصنيع أو شراء السلع التي يتعامل فيها المشروع. وهذا القدر يدخل ضمن تكلفة الانتاج الذي ينقسم بدوره الى قسمين: جزء مباع وبالتالي يحمل على تكلفة المبيعات، والجزء الآخر يمثل المخزون السلعي، وبالتالي يظهر المخزون السلعي بالتكلفة بما في ذلك تكلفة رأس المال، الا اذا كان سعر السوق أقل، حيث تطبق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل كالمعتاد.

جـ ـ الباقي وهو القدر غير المخصص لأصول أو موضوعات تكلفة محددة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر باعتباره نفقات جارية.

وقد أورد Anthony المثال الرقمي التالي لتوضيح تطبيق المقومات السابقة[٦٦]. بافتراض أن:

ـ تكلفة الاقتراض الاسمية ٢٠ تخفض بعد الضرائب الى تكلفة حقيقة قدرها ١٠

ـ تكلفة رأس المال المملوك ٣٠
ـ تخصص التكلفة الكلية لرأس المال وقدرها ٤٠ كالآتي:

٣١ تحمل الى تكلفة الانتاج، نصيب الانتاج المباع منها ٢٣، ونصيب المخزون منها ٨، ٤ تحمل على تكلفة الأصول الجديدة، ٥ لم تخصص بشكل مباشر، ومن ثم تعتبر من قبيل النفقات العامة الجارية.

فإن حساب تكلفة رأس المال يظهر كالآتي:

١٠	الى حـ/تكلفة الاقتراض	٢٣	من حـ/تكلفة المبيعات
٣٠	الى حـ/الأرباح المحتجزة	٨	من حـ/المخزون السلعي
		٤	من حـ/الأصول الثابتة
		٥	من حـ/النفقات العامة
٤٠		٤٠	

وفيما يلي قائمة دخل وميزانية افتراضيتين مع إعادة تصويرهما طبقا للاقتراح لبيان الآثار التي يحدثها ذلك الاقتراح على بيانات القائمتين.

قائمة دخل افتراضية

	طبقا للمعالجة المحاسبية التقليدية		طبقا للاقتراح	
إيراد المبيعات		١٠٠٠		١٠٠٠
تكلفة المبيعات	٦٨٠		٧٠٣	
نفقات عامة (إدارية وبيعية)	٢٢٠		٢٠٥	
تعديل ـ ضريبي (أثر الضرائب	—		١٠	
على تكلفة الاقتراض)		٩٠٠		٩١٨
صافي الدخل قبل الضرائب		١٠٠		٨٢
ـ الضرائب		٥٠		٥٠
صافي الدخل بعد الضرائب		٥٠		٣٢
+ تكلفة رأس المال المملوك		—		٣٠
الاضافة الى الأرباح المحتجزة		٥٠		٦٢

ميزانية افتراضية

	طبقا للمعالجة الجارية	طبقا للاقتراح
الأصول:		
المخزون السلعي	١٥٠	١٥٨
أصول ثابتة (صافي)	٣٠٠	٣٠٤
أصول أخرى	٣٠٠	٣٠٠
	٧٥٠	٧٦٢
الخصوم:		
التزامات جارية	١٥٠	١٥٠
التزامات طويلة الأجل	٢٥٠	٢٥٠
رأس مال الأسهم	١٠٠	١٠٠
أرباح محتجزة	٢٥٠	٢٦٢
	٧٥٠	٧٦٢

ومن المثال السابق يتضح أن مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، بعكس المدخل السابق، يؤثر على الأرقام الظاهرة في قائمة الدخل والميزانية العمومية ويمكن إجمال أهم تلك الآثار فيما يلي:

١ ـ تكون تكلفة المبيعات في ظل هذا المدخل أكبر منها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة في تكلفة البضاعة المباعة.

٢ ـ تنخفض النفقات الادارية والبيعية والتمويلية (أي المصروفات العمومية) التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل) بمقدار الفائدة الاسمية على الأموال المقترضة، وتزيد في نفس الوقت بالقدر غير المخصص من تكلفة رأس المال، أي ذلك القدر الذي لم يحمل على تكلفة الانتاج أو تكلفة الأصول الثابتة، أي (٢٢٠ − ٢٠ + ٥ = ٢٠٥).

٣ ـ صافي الدخل بعد الضرائب يكون عادة في ظل هذا المدخل أقل منه في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بسبب اعتبار جزء من تكلفة رأس المال من ضمن تكلفة المبيعات والنفقات العمومية، ومقدار النقص يساوي تكلفة رأس المال المملوك ناقصا ماحمل الى الأصول الثابتة والمخزون، أي (٣٠ − ٨ − ٤ = ١٨).

٤ ـ قيمة المخزون السلعي تكون أكبر منها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة فيها؛ أي بمقدار (٨).

٥ ـ الأصول الثابتة تكون أكبر بمقدار الفائدة على الأموال المستخدمة في زيادة تلك الأصول بالشراء أو التشييد (أي بمقدار ٤).

٦ ـ رصيد الأرباح المحتجزة Retained Earnings، ويتكون من رصيد الفترة السابقة زائدا صافي دخل الفترة الحالية، وهو الوعاء الذي تصدر منه التوزيعات ويكون أكبر بالفرق بين تكلفة رأس المال المملوك ومقدار النقص في صافي الدخل المشار اليه في البند رقم ٣ أعلاه، أي (٣٠ - ١٨ = ١٢).

(٦) تقييم اقتراح Anthony للادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يحقق الاقتراح العديد من المتطلبات المنطقية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال والسابق استعراضها، وهي تحقيق التقارب بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم السائدة في العلوم الادارية الأخرى، ومن ثم توفير المعلومات المناسبة لتسهيل وظيفة اتخاذ قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد تضمن ذلك الاقتراح تعديلا مباشرا لبعض المفاهيم المحاسبية السائدة. وإن من هذه التعديلات ما يمكن اعتباره في نظر الباحث تعديلا الى الأفضل، كما أن منها ما يمكن التجاوز عنه بسبب عدم أهمية الآثار الناتجة عن تلك التعديلات، أو أنها ترجع الى مجرد اختلاف في تفسير وتطبيق بعض المفاهيم ومثال ذلك ما سبق الاشارة اليه من الاختلاف حول تفسير مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة وعلاقته بالمحاسبة عن تكلفة رأس المال. وهذه الاختلافات في حد ذاتها لا تعوق الامكانية العلمية والعملية لتطبيق ذلك الاقتراح.

ولكن بالاضافة الى تلك الاختلافات والتعديلات للمفاهيم المحاسبية السائدة، هناك تناقض أساسي بين الاقتراح وبين أحد المبادىء المحاسبية الأساسية. ويمكن أن ينتج عن ذلك التناقض آثار هامة Material لا يمكن التجاوز عنها. وهذا المبدأ هو ذلك الخاص بتحقق الايرادات. وهنا يجب التفرقة بين مفهومين: تحقق الايراد Revenue Realization وخلق أو اكتساب الايراد Revenue Creation or earning. إنه يمكن قبول ما ينادي به بعض المحاسبين من أن الإيراد يتكون أو ينتج ويكتسب على مدار العملية الانتاجية أو بمرور الزمن في بعض الحالات، ومن ثم فان هناك نمواً في الأصول والثروة وأن هذا النمو الحقيقي والفعلي في الثروة يجب أن يعكسه النظام المحاسبي. ومن الممكن التعبير عن أثر الحدث الاقتصادي المتمثل في نمو الثروة بسبب استمرار العملية الانتاجية أو لمجرد مرور الزمن في بعض الاصول على القوائم المالية المحاسبية، ولكن شريطة ألا ينظر الى ذلك النمو كمصدر لأرباح محققة قابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال المستثمر. لأن الأرباح القابلة للتوزيع يجب وبالضرورة أن تقتصر على الايرادات المحققة فعلا.. وبينما يرتبط اكتساب الايرادات بالعملية الانتاجية أو الزمن فان تحقق الايراد لا يتأتى الا من خلال

واقعة قانونية، وعلاقة تبادل (أي بيع) مع طرف خارجي. وهذا هو جوهر مبدأ تحقق الايرادات بالبيع. وإن الاستثناءات المتعارف عليها لذلك المبدأ، كما هو الحال في العقود طويلة الاجل، ليست في واقع الأمر استثناء حقيقيا لجوهر ذلك المبدأ. إن الاعتراف بتحقق الايراد عن تنفيذ جزء من العقد لا يسمح به الا في حدود القيمة التي يعترف بها العميل ويكون ذلك الاعتراف الممثل في مستخلص الأعمال التامة مصحوبا بسداد الجزء الأكبر من قيمة العمل المنفذ. ويمكن تجاوزا النظر الى اعتماد العمل المنفذ على دفعات باعتباره إجراء مماثلاً لإجراء البيع ومن ثم يمكن السماح باعتبار الأرباح الناتجة عن الجزء المنفذ أرباحا محققة، وحتى في هذه الحالة جرى العرف على أن تكوين احتياطي بنسبة كبيرة من تلك الأرباح يحول دون توزيعها بالكامل. أي أنه حتى وان سلمنا باعتبارها أرباحا محققة فان هناك قيدا على توزيعها ممثلا في الاحتياطي المكون.

أما اقتراح Anthony فانه قد تضمن تعلية الفائدة على رأس المال المملوك دفعة واحدة الى الحساب الذي تخرج منه التوزيعات الى المساهمين، أي حساب الأرباح المحتجزة وذلك دون التفرقة بين الجزء المحقق فعلا من خلال البضاعة المباعة وذلك الجزء الذي لم يتحقق بعد وهو الجزء الذي مازال مجمدا في الأصول الثابتة والمخزون السلعي. ومن ثم يمكن في ظل ذلك الاقتراح، إجراء توزيعات ليس فقط من ايرادات المبيعات ولكن أيضا من تكلفة الأصول الثابتة والمخزون السلعي. فمثلا في المثال السابق هناك زيادة في الأرباح المحتجزة قابلة للتوزيع قدرها ٦٢د. ولكن مم يتكون ذلك القدر؟ يتكون ذلك القدر من ٥٠د. أرباح محققة بالبيع + ٨د. جزء من تكلفة المخزون السلعي + ٤د. جزء من تكلفة الآلات. فاذا جرى توزيع تلك الزيادة في الأرباح المحتجزة بالكامل، وليس هناك ما يحول دون ذلك لا قانونا ولا في الاقتراح المذكور، فاننا نكون في الواقع قد وزعنا جزءاً من المخزون والأصول الثابتة.

وأكثر من ذلك، إذا فرض أنه في فترة ما ليس هناك مبيعات اطلاقا، وليس هناك نفقات إدارية وبيعية أخرى، أي أن استخدام الأموال قد اقتصر على زيادة الأصول الثابتة والمخزون، فانه سوف يكون هناك اضافة الى الأرباح المحتجزة بالرغم من عدم وجود مبيعات، وهذا مالا يمكن قبوله.

وفي هذا الصدد يقول Anthony إن اقتراحه لا يتضمن تسجيل الأرباح قبل حدوثها وأنه فقط يتضمن تسجيل التكاليف عندما تحدث، وأن مبدأ التحقق يتناول الايرادات والتي لا يتعرض لها الاقتراح.[٦٧]

ولكن مثل هذا القول يتجاهل أن الأثر النهائي للايرادات وصافي الدخل يتمثل في زيادة حقوق أصحاب المشروع من خلال حساب الأرباح المحتجزة. ولعل الهدف

الأساسي من مبدأ تحقق الايرادات هو الحيلولة دون توزيع أرباح على أصحاب المشروع قبل تحققها فعلا وذلك بوضع التحفظ على المصدر الطبيعي لتلك التوزيعات، ألا وهو الايرادات، ولكن الاقتراح المذكور يؤدي الى تضخيم حساب الأرباح المحتجزة، ومن ثم امكانية إجراء توزيعات دون تضخيم الايرادات أو صافي الدخل. وبالتالي فان ذلك الاقتراح يؤدي الى حدوث ما يهدف مبدأ تحقق الايرادات أصلا الى الحيلولة دون حدوثه.

ولتجسيد هذه الحقيقة رقميا نسوق المثال المبسط التالي:
لنفترض أن بداية المشروع كانت بمصادر أموال قدرها ١٠٠ر٠٠٠د. منها ٦٠ر٠٠٠د. من رأس المال المملوك، والباقي رأس مال مقترض فان ميزانية أول المدة الأولى تكون كما يلي:

أصول		خصوم	
١٠٠ر٠٠٠	نقدية	٦٠ر٠٠٠	رأس مال أسهم
		٤٠ر٠٠٠	قرض
١٠٠ر٠٠٠		١٠٠ر٠٠٠	

وخلال المدة انحصرت أنشطة المشروع في:
ـ شراء أصول ثابتة تكلفتها ٥٠ر٠٠٠د.
ـ انتاج تكلفته ٣٠ر٠٠٠د.
ـ سداد الفائدة المستحقة على القرض.

فاذا فرضنا أن متوسط معدل تكلفة رأس المال هو ١٠٪، وأن الفائدة الفعلية هي ٣٠٠٠د. مع تجاهل أثر الضرائب، فان حساب تكلفة رأس المال طبقا لذلك الاقتراح يظهر كما يلي:

٣٠٠٠	الى حـ/فائدة الاقتراض	٥٠٠٠	من حـ/الأصول الثابتة
٧٠٠٠	الى حـ/الأرباح المحتجزة	٣٠٠٠	من حـ/تكلفة الانتاج (المخزون)
		٢٠٠٠	من حـ/النفقات العامة
١٠ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠	

وحيث أنه ليس هناك ايرادات أو نفقات أخرى خلاف تكلفة رأس المال غير المخصصة فليس هناك إذن مبرر لتصوير قائمة الدخل. وتظهر الميزانية المقارنة كما يلي:

الاصول	طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية		طبقا للاقتراح	
المخزون	٣٠٠٠٠		٣٣٠٠٠	
أصول ثابتة	٥٠٠٠٠		٥٥٠٠٠	
نقدية	١٧٠٠٠		١٧٠٠٠	
	٩٧٠٠٠		١٠٥٠٠٠	
الخصوم				
قرض	٤٠٫٠٠٠		٤٠٫٠٠٠	
رأس مال الأسهم		٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠
+ أرباح محتجزة		—		٧٠٠٠
ـ خسائر (نفقات جارية)		ـ ٣٠٠٠		ـ ٢٠٠٠
	٥٧٠٠٠		٦٥٠٠٠	
	٩٧٠٠٠		١٠٥٠٠٠	

وهكذا تظهر القوائم المالية في هذه الحالة، وطبقا للاقتراح المذكور أن هناك زيادة صافية قدرها ٥٠٠٠د. في الأرباح المحتجزة، ومن ثم تكون قابلة للتوزيع بعبارة أخرى فانة في ظل ذلك الاقتراح يمكن إجراء توزيعات على المساهمين دون أن يكون هناك أية إيرادات حقيقية بالبيع ومثل تلك التوزيعات لا تكون في الواقع سوى جزء من الأصول الثابتة أو المخزون، الأمر الذي لا يظن الباحث بامكانية قبولة منطقيا ويتقدم الباحث بالاقتراح التالي لتلافي ذلك النقص.

(٧) اقتراح بتعديل مدخل Anthony للادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يقترح الباحث التعديلات التالية لسد النقص السابق الإشارة اليه:

١ـ ترحل تكلفة رأس المال المقترض إلى حساب فائض الاقتراض.

٢ـ تحلل تكلفة رأس المال المملوك وتوجه الى الحسابين التاليين:

أ ـ حساب إضافي من حسابات حقوق الملكية يمكن أن نطلق عليه اصطلاح "دخل غير محقق" وهو دخل غير قابل للتوزيع. ويجعل هذا الحساب دائنا بمقدار تكلفة رأس المال المضمنة في الأصول الثابتة والمخزون السلعي.

ب ـ حساب الأرباح المحتجزة ويجعل دائنا بمقدار الباقي من تكلفة رأس المال المملوك. وهذا القدر يكون بالضرورة جزءا من التكلفة المحملة للبضاعة المباعة أو النفقات الجارية ومن ثم يكون قد تحقق ولا ضير من توزيعه.

٣ـ يجري التحويل من حساب الدخل غير المحقق الى حساب الأرباح المحتجزة كل فترة بمقدار تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابتة والمخزون اللذين يجري تحويلهما الى تكلفة المبيعات الخاصة بتلك الفترة، وهذا القدر من الأصول يتمثل في مقدار الإهلاك، ورصيد مخزون أول المدة (أو جزء منه) الذي يجري بيعه خلال الفترة الجارية.

٤ـ رصيد حساب الدخل غير المحقق قد يكون أقل من تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابتة والمخزون. ففي المثال السابق نجد أن تلك التكلفة هي ٨٠٠٠د. ولكن رصيد الأرباح غير المحققة كان ٧٠٠٠د. فقط. وذلك لأن حساب الأرباح غير المحققة يمول من تكلفة رأس المال المملوك فقط في حين أن تكلفة رأس المال المحملة على الأصول الثابتة والمخزون تشمل تكلفة رأس المال بشقيه: المملوك والمقترض. بعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار حساب الأرباح غير المحققة بمثابة حساب تقييم أو حساب مقابل للأصول أي Contra – asset account. إن الهدف من هذا الحساب هو فقط الحيلولة دون توزيع الفائدة المحتسبة على رأس المال المملوك قبل تحققها الفعلي من خلال تحويل الأصول التي تدخل تلك الفائدة في حساب تكلفتها الى العمليات الجارية من خلال تكلفة المبيعات.

وبتطبيق تلك التعديلات على المثال السابق يكون رصيد حساب الأرباح المحتجزة في السنة الأولى صفراً حيث أنه لم تحدث أية مبيعات، ويكون رصيد حساب الأرباح غير المحققة دائنا بمقدار ٧٠٠٠د. مع وجود رصيد خسائر قدره ٢٠٠٠د.

واستكمالا لتوضيح تلك التعديلات نفترض أن بيانات نشاط المشروع في المثال السابق في السنة الثانية كانت كما يلي:

ـ تكلفة رأس المال المملوك ٧٠٠٠د. تكلفة رأس المال المقترض ٣٠٠٠د.
ـ انتاج تكلفته النقدية كانت كما يلي:
٢٠٠٠٠ مواد خام مشتراة ومستخدمة بالكامل.
١٠٠٠٠ أجور.
١٠٠٠٠ تكاليف صناعية أخرى مدفوعة نقدا.
ـ تستهلك الآلات على خمس سنوات.
ـ المبيعات ٨٠٠٠٠د. نقدا.
ـ المخزون آخر المدة ٤٠٪ من إنتاج الفترة المالية.
ـ بلغت النفقات الإدارية والبيعية الأخرى ٥٠٠٠ دفعت نقدا.
ـ تكلفة رأس المال الكلية هي ١٠٠٠٠ منها ٥٠٠٠ تخص تكلفة الانتاج والباقي نفقات جارية وذلك لعدم وجود زيادة في الأصول الثابتة.

وفي ضوء هذه البيانات تظهر قائمة الدخل كما يلي:

	المعالجة المحاسبية الجارية		مدخل Anthony	
المبيعات		٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
تكلفة الانتاج				
مواد	٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
أجور	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
تكاليف ص. أخرى	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
إهلاك	١٠٠٠٠		١١٠٠٠[٦٧]	
تكلفة رأس المال	—		٥٠٠٠	
	٥٠٠٠٠		٥٦٠٠٠	
+ تكلفة مخزون أول المدة	٣٠٠٠٠		٣٣٠٠٠	
ـ تكلفة مخزون آخر المدة	٢٠٠٠٠		٢٢٤٠٠	
(٤٠٪ من الانتاج التام)				
تكلفة المبيعات		٦٠٠٠٠	٦٦٦٠٠	٦٦٦٠٠
مجمل الربح		٢٠٠٠٠		١٣٤٠٠
ـ نفقات ادارية وبيعية	٥٠٠٠		٥٠٠٠	
ـ فائدة الاقتراض	٣٠٠٠		—	
ـ تكلفة رأس المال (نفقات جارية)	—		٥٠٠٠	
		٨٠٠٠		١٠٠٠٠
صافي الربح		١٢٠٠٠		٣٤٠٠

يلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين مدخل Anthony والتعديلات التي يقترحها الباحث فيما يتعلق بقائمة الدخل ويقتصر ذلك الاختلاف على حساب تكلفة رأس المال وجانب الخصوم في الميزانية.

ويظهر حساب تكلفة رأس المال كما يلي:

مدخل Anthony	التعديل المقترح		مدخل Anthony	التعديل المقترح	
٣٠	٣٠	الى حـ/تكلفة الاقتراض	٥٠	٥٠	من حـ/تكلفة الانتاج
٧٠	٤٦	الى حـ/الأرباح المحتجزة	٥٠	٥٠	من حـ/النفقات
-	٢٤	الى حـ/الدخل غير المحقق			
١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	

وطبقا للتعديل المقترح يجري تحويل قدر مساوٍ لتكلفة رأس المال المضمن في القدر المستخدم من الأصول الثابتة والمخزون من الدخل غير المحقق الى الأرباح المحتجزة ويتكون ذلك القدر من:

ـ الفائدة المتضمنة في إهلاك الأصول الثابتة $= \frac{١٠}{١١٠} \times (٥٥٠٠٠ \times \frac{٢٠}{١٠٠}) = ١٠٠٠$

ـ الفائدة المتضمنة في المخزون السلعي $= \frac{١٠}{١١٠} \times ٣٣٠٠٠ = ٣٠٠٠$

ويكون قيد التحويل: ٤٠٠٠ من حـ/الدخل غير المحقق
٤٠٠٠ الى حـ/الأرباح المحتجزة

وبعد تسجيل العمليات التي حدثت خلال المدة وإجراء القيد السابق تظهر الميزانية في آخر المدة المالية الثانية كما يلي:

بيان	المعالجة المحاسبية الجارية		مدخل Anthony		التعديل المقترح	
الأصول:						
نقدية	٤٩٠٠٠		٤٩٠٠٠		٤٩٠٠٠	
بضاعة	٢٠٠٠٠		٢٢٤٠٠		٢٢٤٠٠	
أصول ثابتة	٤٠٠٠٠		٤٤٠٠٠		٤٤٠٠٠	
	———	١٠٩٠٠٠	———	١١٥٤٠٠	———	١١٥٤٠٠
الخصوم:						
التزامات طويلة الأجل	٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
رأس مال الأسهم	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
أرباح محتجزة	٩٠٠٠(أ)		١٥٤٠٠(ب)		١٠٠٠٠(جـ)	
دخل غير محقق	—		—		٥٤٠٠(د)	
	———	١٠٩٠٠٠	———	١١٥٤٠٠	———	١١٥٤٠٠

ملاحظات:

أ ـ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الاول (٩٠٠٠) نتج من:
١٢٠٠٠ صافي دخل الفترة ـ ٣٠٠٠ خسائر مرحلة من المدة السابقة.

ب ـ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثاني (١٥٤٠٠) نتج من:
٧٠٠٠ رصيد أول المدة + ٧٠٠٠ محول من تكلفة رأس المال للفترة الحالية + ٣٤٠٠ صافي دخل الفترة ـ ٢٠٠٠ خسائر مرحلة من المدة السابقة.

جـ ـ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثالث (١٠٠٠٠) نتج من:
٤٠٠٠ محول من الدخل غير المحقق + ٤٦٠٠ محول من تكلفة رأس المال عن المدة الحالية + ٣٤٠٠ صافي الدخل عن الفترة – ٢٠٠٠ خسائر مرحلة.

د ـ رقم الدخل غير المحقق في العمود الثالث (٥٤٠٠) نتج من:
٧٠٠٠ رصيد أول المدة + ٢٤٠٠ من تكلفة رأس المال وهي ماتخص مخزون آخر المدة ـ ٤٠٠٠ محول الى الأرباح المحتجزة.

هـ ـ الأرباح المحتجزة في ظل مدخل Anthony (١٥٤٠٠) تتجاوز صافي الدخل المحقق خلال الفترة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية (٩٠٠٠). أما في ظل التعديل المقترح فان الأرباح المحتجزة هي (١٠٠٠٠) بزيادة قدرها (١٠٠٠) عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية. وهذا الفرق نتج من فرق الخسائر المرحلة من المدة السابقة.

وذلك راجع الى طبيعة البيانات الافتراضية الخاصة بالمدة الأولى، وتلك البيانات ذات صيغة استثنائية لأنها تفترض أنه ليس هناك مبيعات أو أنشطة أخرى غير إنتاجية ويحدث ذلك الاختلاف فقط عندما تكون تكلفة رأس المال المحملة على النفقات الجارية أقل من تكلفة الاقتراض. أما في الأحوال العادية، حيث توجد أنشطة مبيعات ونفقات جارية فإن رصيد الأرباح المحتجزة الخاص بتلك المدة يكون في ظل التعديل المقترح مساويا لرصيد الأرباح المحتجزة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية. ومن ثم نتلافى تضخيم حساب الأرباح المحتجزة بقيم غير محققة. وذلك كما هو الحال في الفترة الثانية. فاذا ما استبعدنا آثار الخسائر المرحلة من الفترة السابقة فإن الاضافة إلى الأرباح المحتجزة طبقا للتعديل المقترح هي ١٢٠٠٠، وهي مساوية لصافي الدخل طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية.

(٨) مناقشة الاعتراضات على الادماج الكامل لتكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي:

من الاستعراض السابق لمبررات تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال ومناقشة المداخل المقترحة لاجراء مثل ذلك التعديل يمكن القول بأن مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي يفضل المداخل الأخرى في تحقيق أهداف تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، ألا وهي:

- تحقيق التجانس بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الأخرى التي تؤثر على عملية تخصص الموارد الاقتصادية.
- تحقيق الدور المستهدف للوظيفة المحاسبية ألا وهو المساهمة في اتخاذ القرارات وذلك بتوفير المعلومات اللازمة لترشيد تلك القرارات.
- إزالة التناقض الداخلي في النظام المحاسبي، أي بين المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية.

وهذه يرى الباحث أنها مزايا جدية يتمتع بها ذلك المدخل. ومع ذلك فان هذه المزايا وحدها لا تضمن في حد ذاتها التوصية بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية على أساس ذلك المدخل.

إن الوصول الى مثل هذه التوصية يقتضي النظر الى الجانب المضاد من الصورة ألا وهو ذلك الخاص بالاعتراضات على ذلك المدخل، أو العقبات التي تحول دون تطبيقه.

إن الاعتراضات التي يمكن أن تثار ضد مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في

النظام المحاسبي هي تلك التي توجه عادة الى المحاسبة عن تكلفة رأس المال المملوك. وهذه الاعتراضات يمكن تصنيفها الى مجموعتين:

أولا : اعتراضات ثانوية لا تمس الأسس النظرية أو الامكانية العملية لتطبيق المدخل.

وهذه قد سبق التعرض لها في مناقشات سابقة ولذا يكفي الاشارة اليها بايجاز على سبيل التلخيص ومن هذه الاعتراضات:

١- يقال أنه ليس من الضروري أن تتفق المفاهيم المحاسبية مع المفاهيم الاقتصادية. ويمكن الرد على مثل هذا القول بأن التوفيق بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الاقتصادية فيما يتعلق بمعالجة تكلفة رأس المال ليس مقصودا في حد ذاته، بل لأن تلك المفاهيم هي أكثر سلامة من حيث التحليل المنطقي، كما أنها هي التي تسود في مجال اتخاذ العديد من القرارات التي تتناول تخصيص الموارد الاقتصادية.

٢- يرى البعض أن أهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض القرارات لا تبرر إدماج تلك المعلومات في النظام المحاسبي وزيادة تعقيد مهمة المحاسب وأنه يكفي ما يضطلع به من مهام، وأن الخوض في هذه المشكلة لا يتوقع أن يكون مجديا Going into unpromissing territory [٦٨]. إن ذلك الاتجاه لا يمكن مناقشته باعتباره صوابا أو خطأ بصفة مطلقة، اذ أنه يرتبط بالاختيار بين تحجيم أو تنمية دور المحاسب في المجتمع، ولعله يبدو أن ذلك الرأي يتناقض بصفة أساسية مع الأهداف التي حددها المحاسبون لأنفسهم. فلقد استهدف المحاسبون الاضطلاع بدور فعال في اتخاذ القرارات التي تحكم تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية. وطالما أن الوظيفة الأساسية للمحاسب في المجتمع هي الامداد بالمعلومات وليس اتخاذ القرارات أو تنفيذها وأن أداة المحاسب في ممارسة ذلك الدور تتمثل في النظام المحاسبي، فإن ذلك النظام يجب أن يكون قادرا على الإمداد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات بتكلفة معقولة وبدرجات متوازنة من الدقة والموضوعية والسلامة المنطقية. وهذه الخصائص توفر إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات ومن ثم تتوافر لها خاصية الملاءمة Relevance.

٣ - كثيرا ما يقال إن أخذ تكلفة رأس المال المملوك في الحسبان لا يعدو كونه مجرد قيود دفترية لتحليل صافي الدخل المحتسب طبقا للمعالجة الجارية الى شقين: شق يمثل تكلفة رأس المال والآخر يمثل صافي الربح. إن مثل هذا القول قد يسري على بعض مداخل المحاسبة عن تكلفة رأس المال، ولكنه لا يسري بالنسبة لمدخل الإدماج

الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي. فلقد تبين لنا مما سبق أن ذلك المدخل يتجاوز كونه مجرد قيود دفترية متقابلة لتحليل رقم معين الى شقين، إذ اتضح أنه يؤثر على أرقام تكلفة الانتاج وأرقام الدخل والأصول وحقوق الملكية.

ثانيا : اعتراضات على الأسس النظرية للمدخل:

لعله يمكن إجمال أهم تلك الاعتراضات فيما يلي:

١ ـ عدم موضوعية قياس تكلفة رأس المال المملوك:

ترتبط خاصية الموضوعية بخصائص أخرى مثل: القابلية للمراجعة ومدى إمكانية الاعتماد على المعلومات. وبالرغم من كثرة تداول لفظ "الموضوعية" واعتبار خاصية الموضوعية معيارا لتقييم العديد من جوانب القياس المحاسبي، فإنه ليس هناك اتفاق على مضمون المقصود بالموضوعية، وليس هناك اتفاق على كيفية تطبيق ذلك المعيار[٦٩]. غير أنه من أهم جوانب أو عناصر الموضوعية هو عدم اعتماد القياس على التقييم الذهني أو الذاتي للشخص، وأنه يمكن التدليل على مصدر أو أساس الرقم وهذا مايعرف بالقابلية للتحقق Verifiability، فاذا ما وجد أكثر من شخص يقوم بعملية القياس واتبع كل منهم نفس القواعد والأسس وصل تقريبا الى نفس النتيجة كما أن من خصائص الموضوعية هو أن هناك درجات "متفاوتة" من الموضوعية.

وكل هذه الخصائص أو العناصر تتوافر لقياس تكلفة رأس المال المملوك بدرجة لاتقل عما تتوافر بها للعديد من نواتج القياس المحاسبي والتي تحوز القبول العام في الأوساط المحاسبية.

أما إذا كان المقصود بالموضوعية هو دقة القياس والوصول الى نفس الرقم من قبل القائمين بالقياس أو انتفاء عامل التقدير، فان غالبية الأرقام المحاسبية لا تتمتع إذن بخاصية الموضوعية. ولعل التفاوت في تقدير تكلفة رأس المال أقل بكثير من التفاوت القائم في نتائج قياس العديد من مخرجات النظام المحاسبي والتي يجري تشغيلها طبقا لما يسمى بالمبادىء المحاسبية المقبولة عموما، مثل: تكلفة المواد المنصرفة للتشغيل، تكلفة المخزون، تكلفة الإهلاك، تكلفة الإنتاج، الدخل الدوري.... الخ.

٢ـ الإخلال بمبدأ تحقق الإيرادات وتضخيم تكلفة المخزون السلعي:

إن الاعتراض الخاص بمبدأ تحقق الايرادات لا يسري على مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، وذلك بعد التعديل المقترح في البحث الحالي. أما

القول بتضخيم تكلفة المخزون فهو صحيح إذا ما قارنا التكلفة في ظل مدخل الادماج بالتكلفة في ظل المعالجة المحاسبية الجارية. ولكن ليس هناك احتمال بزيادة قيمة المخزون عن القيم السوقية أو القيم القابلة للتحقيق لأن قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل تطبق كالمعتاد ومن ثم لا مجال لاظهار الأرباح أو الأصول بأكثر من حقيقتها إن مجرد اختلاف تكلفة المخزون في ظل مدخل الادماج عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية، لا يعني بالضرورة خطأ الأولى أو أنها أكبر مما يجب، فلقد يكون الخطأ في الثانية التي تستبعد تكلفة رأس المال لأنها أقل مما يجب. . إن المعيار يجب أن يكون مقارنة كلا الرقمين بما يجب أن تكون عليه تكلفة المخزون. . ومن ثم يكون التساؤل هو: هل تكلفة رأس المال المملوك تمثل عنصرا من عناصر التكلفة أم لا؟ وهذا هو موضوع الاعتراض التالي.

٣ـ مقابل استخدام رأس المال المملوك ليس تكلفة وانما هو توزيع للدخل:

يمكن الرد على ذلك الاعتراض بما يلي:

أ ـ يتفق الباحث مع إمكانية اعتبار مقابل استخدام رأس المال المملوك جزءا من الدخل، ولكن ذلك لا ينفي بالضرورة اعتباره تكلفة اذ أنه يمكن لمفردة ما أن تكون تكلفة وجزءا من الدخل في نفس الوقت. وهذا يعتمد على الجانب أو الوجهة التي ينظر منها الى تلك المفردة. حينما نتحدث عن التكلفة فاننا يجب بصفة عامة أن نتحدث عن تكلفة شيء ما (أو موضوع التكلفة Cost Object). وهذا الشيء هو حدث اقتصادي معين. أي أن التكلفة ينظر اليها من وجهة الشيء موضوع التكلفة: والتكلفة هي تدفق خارج ياخذه طرف ما وتعتبر تلك القيمة بالنسبة للطرف الأخير تدفقا داخلا، ومن ثم فهي تعتبر دخلا بالنسبة له. فالمشروع يشتري العمل من العامل ويدفع أجرا، وهذا الأجر يعتبر تكلفة بالنسبة للانتاج أو النشاط، ونفس القيمة تعتبر دخلا بالنسبة للعامل. وبنفس المنطق فان المشروع يشترى حق استخدام الأموال من الملاك ويدفع مقابلا لذلك، وإذا لم يدفع ذلك المقابل (بغض النظر عن كيفية تحديده) فلن يتمكن المشروع من الاستمرار في استخدام تلك الأموال. ولذلك فإن ذلك المقابل يعد تكلفة بالنسبة للأنشطة التي تستخدم فيها تلك الأموال، وفي نفس الوقت يعد دخلا من وجهة نظر ملاك المشروع. والتكاليف بالنسبة للمشروع ككل هي مجموع تكاليف الأنشطة التي يمارسها المشروع. ولا يمكن اعتبار ذلك المقابل دخلا بالنسبة للمشروع الا اذا كان المشروع والملاك شيئا واحدا. وهذا يتناقض بصفة أساسية مع فرض الشخصية المعنوية.

ب ـ لعل المقصود بعدم معالجة عائد رأس المال المملوك كتكلفة بالمفهوم المحاسبي هو أنه ليس هناك سعر تبادلي محدد Exchange Price مقابل استخدام رأس المال المملوك. . حقيقة إن هناك اختلافاً بين عائد رأس المال المملوك من ناحية وبين تكلفة

العمل أو الايجار أو تكلفة رأس المال المقترض من ناحية أخرى. . ولكن ذلك الاختلاف يقتصر فقط على شكل وتوقيت ذلك السعر التبادلي وليس الى وجوده أصلا، اذ أن هناك سعراً تبادلياً لاستخدام رأس المال المملوك كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المقترض والاختلاف بين طبيعة السعر التبادلي في الحالتين هو أنه في حالة رأس المال المقترض يكون محددا بدقة بمقتضى عقد القرض، واذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء قانوني، أما في حالة رأس المال المملوك فان العائد أو السعر التبادلي يكون مرنا وقابلا للتغير ويتحدد بشكل تقريبي واذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء اقتصادي لأنه اذا لم يتسلم المساهم عائداً مناسباً على رأسماله بالقياس الى الفرص البديلة فانه سوف يبيع الأسهم التي يمتلكها واذا ماازداد الفارق بين العائد المناسب والعائد الفعلي فان حركة البيع سوف تزداد. وهذا يؤدي الى تخفيض قيمة أسهم المشروع أي تخفيض قيمة المشروع ذاته. وكلما ازداد الفارق بين العائد الفعلي (أو المقابل المدفوع لاستخدام رأس المال المملوك) والعائد المناسب أكثر وأكثر كلما انخفضت قيمة المشروع الى أن ينقضي المشروع. تلك هي حقيقة تكلفة رأس المال المملوك والتي لا يجوز إغفالها، حتى وان تعارض ذلك شكليا مع مبدأ التكلفة.

جـ ـ حتى وان تقيدنا بالناحية الشكلية وسلمنا بوجود تعارض بين الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك ومبدأ التكلفة فان ذلك ليس هو الاستثناء الوحيد لمبدأ التكلفة. اذ أن هناك عددا من الاستثناءات المتعارف عليها نذكر منها:

١ـ عند إصدار السندات بعلاوة إصدار أو خصم إصدار فإن السعر التبادلي لتكلفة الاقتراض يتمثل في الفائدة الاسمية، وهي التي يجب أن تسجل باعتبارها نفقة، ولكن المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما هو وارد في APB Opinion No. 21. تقضي بتسجيل العبء الحقيقي للفائدة وهو يختلف عن السعر التعاقدي، أو الفائدة الاسمية بمقدار نصيب المدة المالية من علاوة الاصدار أو خصم الاصدار[٣]. أي أن هناك خروجا صريحا عن مبدأ التكلفة، لأن تحميل قائمة الدخل بالعبء الحقيقي للفائدة يتضمن تسجيل قيمة تقريبية غير مؤيدة بعملية تجارية فعلية. ففي حالة اصدار السندات بخصم اصدار تكون الفائدة التعاقدية أقل من الفائدة الحقيقية التي تحمل بها قائمة الدخل. ليس ذلك فحسب، بل إن التوصية المشار اليها (أي تسجيل العبء الحقيقي للفائدة) تتضمن أيضا التسجيل المسبق لما سيحدث بعد عشر سنوات أو اكثر كما هو الحال عندما ينص عقد إصدار السندات على ردها في نهاية المدة بعلاوة أو خصم. . فمنذ السنة الأولى يجري سنويا تسجيل جزئي لعلاوة الرد أو خصم الرد وتحميله الى قائمة الدخل من خلال حساب الفائدة، وهو مقدار تقريبي لم يحدث بعد.

٢ـ يسلم العرف المحاسبي باحتساب فائدة على رأس المال المملوك واعتبار الفائدة

على رأس المال الكلي المستخدم في تشييد الأصول الثابتة في قطاع المرافق العامة، من قبيل التكلفة الرأسمالية. ومن حيث جوهر وطبيعة النشاط الاقتصادي ليس هناك فارق بين تشييد أصل في شركة مرافق عامة وتشييد نفس الأصل في شركة صناعات غذائية مثلا، ومن ثم إذا تماثلت ظروف وكفاءة عملية التشييد في الشركتين وجب أن تكون قيمتهما واحدة. ولكن طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها تختلف قيمة هذين الأصلين، وهذا يمثل تناقضاً داخل هيكل المبادىء المحاسبية المقبولة عموما، كما أنه يشوه حقائق الأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي تنادي الأوساط المحاسبية بضرورة تلافيه من خلال تعديل المبادىء المحاسبية المقبولة حاليا[٧١].

٣- الأصول التي يجري الحصول عليها بدون مقابل تبادلي أو ثمن محدد أو التي يجري الحصول عليها بطريق المقايضة أو أصول المنحة يجري تسجيلها في الدفاتر على أساس القيمة العادلة Fair Value. وكذلك الحال بالنسبة للأصول المستهلكة دفتريا بالكامل يجري تقدير قيمة عادلة لها ولا يجري التقيد بالتكلفة الدفترية.

وأخيرا.. إن المبادىء المحاسبية المقبولة حاليا لا تستند الى حقائق ثابتة أو منطق مجرد، وما هي إلا مجموعة من القواعد والإجراءات المتعارف عليها[٧٢] نتجت من عملية تطور استمرت في الماضي ويتوقع استمرارها في المستقبل [٧٣] لتواكب التطور في أهداف الوظيفة المحاسبية والتي بدورها تتطور استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو جوهر الطبيعة الديناميكية للمحاسبة [٧٤].

خاتمة:

تناول البحث تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد جرت مناقشة المعالجة المحاسبية لتكلفة رأس المال في ضوء (أو بالرجوع الى): مجموعة من المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية، والمعايير المحاسبية المتعارف عليها لتقييم المعلومات، وأخيرا أهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية. وقد تبين أن عددا من القرارات الادارية التي تؤثر على تخصيص الموارد الاقتصادية يتطلب معلومات عن تكلفة رأس المال لا يوفرها النظام المحاسبي، وأن الاستناد الى المعلومات التي يجري الامداد بها من قبل النظام المحاسبي يمكن أن تؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة في عدد من مجالات القرارات الادارية. ومن ثم فقد خلص البحث الى إثبات جدوى تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال إذا ما أريد للمحاسبة الوفاء بدورها المستهدف من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية. وقد جرى استعراض المشكلات التي ينطوي عليها إجراء

ذلك التعديل. وتتضمن تلك المشكلات: قياس تكلفة رأس المال، وكيفية معالجتها من قبل النظام المحاسبي.

وقد تناول البحث بالعرض والتقييم عددا من المداخل البديلة لمعالجة هاتين المشكلتين. وخلص البحث الى أن أفضل تلك المداخل يقضي بالاعتراف بتكلفة رأس المال المستخدم بغض النظر عن مصادره، والادماج الكامل لمفردة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي سواء كان ذلك في سجلات وحسابات التكاليف أو الحسابات المالية.

وأخيرا تناول البحث الانتقادات التي يمكن أن توجه الى مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، وقد تضمن البحث اقتراحا لتلافي بعض تلك الانتقادات.

وفي ضوء الاقتراح المقدم من الباحث انتهى الى أن ذلك المدخل يفي بمعياري السلامة المنطقية (أو النظرية) والملاءمة العملية للأغراض والاستخدامات المستهدفة للمعلومات المحاسبية.

الهـــوامش

(1) Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholars Book Co., 1922, p. 225.

(2) Amey, L.R., "Interest on Equity Capital as an Ex-post Cost", Journal of Business Finance & Accounting, 7, 3 (1980).

(3) See for example:
- Churchman, C.W., & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", in David Solomons, "Studies in Cost Analysis" (ed.), Sweet & Maxwell, London, 1968, pp. 80-86.

- Speight, H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967, pp. 180-206.

(4) Schlatter, C.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting" John Wiley & Sons, 1960, p. 703.

(5) See for examples:

- Anthony, Robert "Accounting for the cost of equity", Harvard Business Review, Nov. - Dec. 1973. pp. 88-102.
- Anthony, Robert "Accounting for the cost Interest" Lexington, 1985.

- Anthony, Robert "Recognizing the cost of interest on equity Harvard Business Review, Jan. - Feb. 1982, pp. 91-96.
- Zaffiris, Nicos, "Interest on equity capital, as an ex-post cost" Journal of Business Finance, 9, 1, 1972. pp. 119-125.
- Defliese, P. L. "Accounting for the cost of capital", paper presented at American Accounting Convention, 1974, as cited by: Amey, 1980, p. 347.

(6) Cost Accounting Standard Board, "cost of money as an element of the cost of facilities capital" CAS 414, 1976, as cited by Anthony, 1982, p. 92.

Expense Cost

Hatfield

(7) See for example:
- Manifield, Idwin, "Economics", W. W. Norton & Co. 1980, p. 9.
- Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economies", Harper & Row Publishers, 1981, p. 178.
- Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economies and Policy", Harcourt, 1979, p. 423.

(cost))expenditure) (expense)

- Paton, W.A., 1922 pp. 159-167.

(٨) يرجع في التفرقة بين المصروف (expenditure) والتكلفة (cost) والنفقة (expense) إلى :
– Paton , W.A. , 1922 pp. 159 – 167.

(9) Ibid.

(10) American Accounting Association, "The Committee report on cost concepts and standards", The Accounting Review, Apeil 1957, p. 1983.

(11) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) "APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlyoing Financial Statements of Business", 1970, para. 163.

(12) AICPA, "APB Statement No. 4. op. cit. para. 134.

(13) Paton, W.A. "Advanced Accounting", Macmillan Co. 1941, p. 438.

(14) AAA, "A Statement of Basic Accounting Theory (ASOBAT)", 1966. pp. 1, 8-11.

(15) AICPA, "APB Statement No. 4 . . . op. cit para 88 - 107.

(١٦) وهذا بغض النظر عن الاختلاف بين الاقتصاديين في رسم الخط الفاصل بين تكلفة رأس المال والربح ، حيث يدرج البعض عائد المخاطرة (أو مايعرف بالربح العادي) ضمن عناصر التكلفة في حين يدرجه البعض الآخر ضمن الربح حيث يعتبر الربح هو عائد المخاطرة.

(17) See: - Lipsy, 1981, op. cit, p. 181.
- Baumol, 1979, op. cit. p. 423.

(18) AAA, Committee On Accounting Concepts and standards "Accounting and Reporting Standards For Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957, p. 5, as cited by: Eldon S. Hendriksen, "Accounting Theory", Richard Rwin, Inc., 1965, p. 118.

(19) Paton, W. A. "Accounting Theory, op. cit. p. 77.

(20) See example:
- Paton, 1922, pp. 77-84.
- Hendriksen, 1965, p. 119.
- Anthony, R. 1973, p. 89.
- Anthony, R., 1975, pp. 12, 13.
- AAA, Committee On Accounting Concepts . . . . 1957, p. 5.
- Bedford, N. Kenneth W. Perry and Arthur & Wyatt, "Advanced Accounting: An Organizational Approach, John Wiley & Sons Inc., 1973, pp. 10-12, 144, 145.

(21) Ibid.

(22) Ibid.

(23) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 20.

(24) Paton, W. A., "Advanced Accounting", op. cit. p. 438.

(25) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 283.

(26) Grady, Paul, "Inventory of Generally Accepted Accounting Principles for Business Enterprises "Accounting Research Study No. 7, American Institute of Certified Public Accountants, 1965, p. 27.

(27) AAA, "ASOBAT" op. cit, p. 4.

(28) AICPA, "APB Statement No. 4 op. cit par 9, 40.

(29) AICPA, The Study Group On The Objectives Oof Financial Accounting 1973, p. 91 as cited by: Cowen Scott Stephen, "The Development of a Financial Accounting Model for The Cost of Capital", Ph.D. Thesis, The George Washington University, 1975, p. 25.

(٣٠) لا تهدف المعالجة التالية إلى تقديم عرض شامل لقرارات وتحليلات تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية، بل تهدف فقط الى بيان مدى أهمية المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال بالنسبة لتلك التحليلات والقرارات.

(31) AAA, "Commiittee Report On Managerial Decision Models", The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.

(32) See for example:
- Churchman C. West and Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operations Research." op. cit. pp. 82-85.

- Bierman Harold & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting" Macmillan Publishing Co. Inc., 1976. p. 147.

(33) Horngren, C. T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis" Prentice-hall, Inc., 1972, p. 8.

(34) See for example:
Bierman, 1976, p. 162.

(35) Manes, R. "A New Dimension to Break - even Analysis " Journal of Accounting Research, Spring, 1966, pp. 87-100.

(36) Maloney, Michael T. and Robert E. McCormick, "A Theory of Cost and Intermittent Production", The Journal of Business, April, 1983, pp. 139-153.

(37) Anthony, R., 1975, pp. 26, 27, 47 - 52.

(38) Ibid p. 25.

(39) Bierman, H., 1976, pp. 334-342.

(40) Anthony, 1975, p. 6d.

(41) See for example:
- Dearden, John, "The casew against ROI Control "Harvard Business Review, May-June, 1969, pp. 124-133.

- Solomons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control" Irwin, 1965, pp. 123-159.

(42) Zafiris, Nicos, 1982, p. 119.

(43) Paton, W.A., 1922 pp. 84-89.

(44) See: - Paton, 1922, pp. 87-89.
- Bedford, N., 1973 pp. 144, 145.
- Hendriksen, 1965, p. 119.

(45) Churchman, C. W., 1968, p. 83.

(46) Anthony, 1975, p. 38.

(47) Amey, 1982, p. 128.

(48) Amey, L., (1980, p. 354), (1982, p. 354).

(49) See for example: - Lawrence, W. B., "Cost Accounting", Prentice-Hall, 1946, p. 333.
- Anthony, R., (1973, 1975).

(50) Stevenson, Richard, "Fundamentals of Finance", McGraw-Hill Book Co. 1980, p. 345.
See also: Speight, H., 1970 p. 132.

(51) Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall. Inc., 1980, p. 221.

(52) Anthony, 1975, pp. 71, See also: Bartley, John W. and Lewis F. Davidson, "The entity Concept and Accounting for Interest Costs", Accounting & Business Research, Summer, 1982, pp. 175-187.

(53) Ibid.

(54) Cowen, 1975, pp. 107-110.

(55) Anthony, 1975, pp. 72-76.

(56) See for example: - Paton, W. A., (1922, 1941)
- Bedford, N., (1973).

(57) Cowen, 1975, pp. 137-139.

(58) Scheonfeld, Hanns - Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study of its Development and Present State in Central Europe." Center for International Education and Research in Accounting, 1974, pp 21-29.

(59) Ibid, p. 21.

(60) Ibid, p. 29.

(61) Ibid, pp. 29, 30.

(62) Bierman, 1976, pp. 421, 422.

(63) Schlatter, 1960, pp. 705 - 713.

(64) Anthony, 1973, 1975, 1982).

(٦٥) أي العناصر التي تطبق في غالبية الحالات، مع وجود بعض الحالات التي قد تتطلب معالجة خاصة. ولتفصيل تلك الحالات يرجع إلى: ـ Anthony , 1975, pp.81–89.

(66) Anthony , 1975 , pp. 89–92
وقد آثر الباحث التقيد ببيانات المثال الأصلي وذلك ضمانا لدقة عرض مضمون الاقتراح كما أراده المؤلف.

(٦٧) تختلف تكلفة الإهلاك فيما بين المدخلين لأن تكلفة الأصل تختلف فيما بينهما كما هو واضح في ميزانية المدة المالية السابقة.

(67) Anthony, 1975, p. 20, 41.

(68) Paton, W. A., and W. A. - Paton, Jr. "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971, p. 418.

(69) See for example:
- Ijiri, Yuji and Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity of Accounting Measurement", The Accounting Review; July, 1966, p. 475.

- Jaedicke, Robert K., "Some Comments on Accounting Research" Journal of Accountancy, April, 1967, p. 88.

(70) Charles T. Zlatkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard, Irwin, 1979, p. 691.

(71) AICPA, Statement No. 4. Para 214.

(72) .Ibid, Para, 138, 139.

(73) Nelson, A. Tom & Paul B.W. Miller, "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977, p. 6.

(74) AICPA, Statement No. 4, Para 208, 209.

REFERENCES:

AAA, "The Committee Report On Cost Concepts and Standards", The Accounting Review, April 1957.

----, Committee On Accounting Concepts and Standards, "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957.

----, "A Statement Of Basic Accounting Theory", 1966.

----, "Committee Report On Managerial Decision Models," The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.

AICPA, APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements Of Business and Enterprises", 1970.

----, The Study Group On The Objective Of Financial Accounting", 1973.

Amey, L. R., "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance and Accounting", 7,3, 1980.

Anthony, R., "Accounting For The Cost Of Equity", Harvard Business Review, No.-Dec., 1973.

----, ----, "Accounting For The Cost Of Interest, Lexington, 1975.

----, ----, "Recognizing The Cost Of Interest On Equity", Harvard Business Review, Jan.-Feb., 1982.

Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economics and Policy", Harcourt, 1979.

Bedford, N.M. & Kenneth W. Perry, and Arther R. Wyatt., "Advanced Accounting: An Organizational Approach", John Wiley, 1973.

Bierman, Harold & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting", Macmillan Publishing Co. Inc., 1976.

Cost Accounting Standard Board, "Cost Of Money As An Element Of The Cost Of Facilities' Capital.", CAS 414. 1976.

Churchman, C. West, & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", From: Studies in Cost Analysis, Edited by: David Salomons, (Sweet & Maxwell), London, 1968.

Cowen, Scott Stephen, "The Development Of A Financial Accounting Model For The Capital", Ph.D. Thesis , The George Washington University, 1975,

Dearden, John. "The case Against ROI Control" Harvard Business Review", May-June, 1969.

Defliese, P.L., "Accounting For The Cost Of Capital", paper presented at American Accounting Association Convention, 1974.

Grady, Paul, "Inventory Of Generally Accepted Accounting Principles For Business Enterprises", Accounting Research Study No. 7., AICPA, 1965.

Hendriksen, Eldon S., "Accounting Theory", Richard Irwin Inc., 1965.

Horngren, C.T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis", Prentice-Hall, Inc., 1972.

Ijiri, Yuji & Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity Of Accounting Measurement" The Accounting Review, July, 1966.

Jaedicke, Robert K., "Some comments On Accounting Research", Journal Of Accountancy, April, 1976.

Lawrence, W.B., "Cost Accounting", Prentice-Hall, 1946.

Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economics" Harper & Row Publishers, 1981.

Maloney, Michael T. and Robert E. Mc. Cormick, "A Theory Of Cost and Intermittent Production", The Journal Of Business, April 1983.

Manes, R., "A New Dimensions To Break-even Analysis", Journal Of Accounting Research, Spring, 1966.

Mansfield, Edwin, "Economics", W.W. Norton & Co. 1980.

Nelson, A. Tom & Paul B.W. Miller. "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977.

Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholass Book. Co., 1922, Reprinted in 1973.

----, ----, "Advanced Accounting" Macmillan Co. 1941.

----, ----, and W.A. Paton, "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971.

Scheonfeld, Hans-Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study Of its Development and Present State in Central Europe.", Center for International Education In Accounting, 1974.

Schlatter, G.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting", John Wiley & Sons, 1960.

Salmons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control", Irwin, 1965.

Speight, H. H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967.

Stevenson, Richard, "Fundamentals Of Finance", McGraw-Hill Book Co., 1980.

Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall, Inc., 1980.

Welsch, G.A., & Charles T. Zlalkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard Irwin, 1979. Zafisis, Nicos, "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance, 9, 1, 1982.

Accounting for the cost capital from The view point of resources allocation.

El-Gharib Bayoumi

This paper deals with the evaluation of the current Accounting for the cost of capital, and various aspects of recent proposals for adjusting the Accounting treatment of the cost of capital.

The paper starts with suggesting a frame of reference for the evaluation of Accounting information. The relevance of information about the cost of capital to certain decisions related to the allocations and use of economic resources has been illustrated. Currently the need for adjusting the accounting treatment of the cost of capital has been emphasised. Professor Robert Anthony has introduced an integrated proposal in the direction. An analysis of that proposal and various counter arguments has led to the conclusion that such proposal, with certain refinement proposed in this paper, may ne defended on grounds of logic and practically. Consequently, it is an appropriate step on road to improving the logical and practical validity of accounting information.